عـدد خـاصّ بالتقريـر الجـديـد لليـونسـكـو

رسالة اليونسكو

نوفمبر 2021

عقد اجتماعي جديد
للتربيـة والتعليم

حوارات مع :

أودري آزولاي
المديرة العامّة لليونسكو

بينغ ليووان
السيدة الأولى لجمهورية الصين الشعبية، ومبعوثة اليونسكو الخاصّة لتعزيز تعليم الفتيات والنساء

سهلورق زودي
رئيسة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، ورئيسة اللجنة الدّولية لمستقبل التربية والتعليم.

unesco

9 772220 354065 52021>

تصلكم موفّى كلّ ثلاثية
نسخة ورقية من العدد الأخير

سنة واحدة (4 أعداد): 27 يورو
سنتان : (8 أعداد): 54 يورو

وحيث أن هذه النشرية ليس لها غاية ربحية،
فإن سعرها يُغطّي فقط تكاليف طبعها.

اشتركوا في النسخة الرّقمية

مجانا
100%

https://ar.unesco.org/courier/subscribe

تابعوا آخر أخبار
رسالة اليونسكو
unescocourier@

فيسبوك تويتر أنستغرام

اطّلع وتقاسم

ساهموا في إنجاح *رسالة اليونسكو*
بالتّشجيع على ترويجها واستعمالها طبقا
لسياسة الاستعمال الحرّ للمنظّمة.

2021 – عدد خاصّ – تصدر منذ 1948

تصدر ***رسالة اليونسكو*** فصليا عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. هدفها التعريف بالمثل العليا للمنظمة من خلال نشر تبادل الأفكار حول مواضيع ذات بُعد دولي ومتعلقة بالمهام الموكولة إليها.

المدير: ماتيو غيفال
رئيسة التحرير: أنياس باردون
أمينة التحرير: كاترينا مركيلوفا
محرِّرة: شان سياورونغ

التحرير:
الإنجليزية: شراز سيدهفا
الإسبانية: لورا بورديخو
الروسية: مارينا يرتسيفا
الصينية: سون مين ودار الصين للترجمة والنشر
العربية: فتحي بن الحاج يحيى
الفرنسية: كريستين هرمي، مكلفة بالمراجعة

التحرير الإلكتروني: ميلا إبراهيموفا وليندا كلاسين
إخراج الصور: دانيكا بيجلجاك
تنسيق الترجمة والإخراج: ماري-تيريز فيدياني
مساعدة الإدارة والتحرير: كارولينا رولان أورتيغا

الإنتاج والترويج:
إيان دنيسون، رئيس وحدة النشريات
إيريك فروجي، مساعد رئيسي للانتاج

الإنتاج الرقمي:
دنيس بتزاليس، مصمم ومطور مواقع الكترونية

المكلّفة بالاتصال: لايتيسيا كاسي،
الترجمة: منير الشرفي، نبيل السّخاوي،
التصميم: آنا ك. لاندي • ديكوت إيز ديزاين
صورة الغلاف: © أنيازكا زيميسْزِفْسكا
الطباعة: اليونسكو

المتدربون:
لزهو مانكينغ، لي يبهونغ (الصين)،

تصدر *رسالة اليونسكو* بفضل الدعم السخيّ الذي توفّره جمهورية الصّين الشعبية.

الإرشادات وحقوق إعادة النشر:
courier@unesco.org
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© UNESCO 2021

ISSN 2220-3540 • eISSN 2220-3559

مجلة فصلية حرّة الإقتناء، بترخيص من
Attribution-ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)
(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/)
يعترف مستعملي محتويات المجلة بقبولهم شروط الإستعمال المنصوص عليها في نظام التوثيق المفتوح لليونسكو
http://ar.unesco.org/open-access/
يطبق هذا الترخيص حصريًا على استعمال النصوص. بالنسبة لاستعمال الصور، من الضروري توجيه طلب إلى اليونسكو للحصول على ترخيص مسبق.
إن التسميات وطريقة تصميم المعطيات الواردة في هذه النشرية لا تعبّر عن أي موقف لمنظمة اليونسكو حول الوضع القانوني للدول، وللأراضي، وللمدن أو المناطق، أو حول الهيئات الحاكمة، أو الحدود المرسومة.
تعبّر المقالات الواردة في هذه النشرية عن أفكار وآراء مؤلّفيها، وهي ليست بالضرورة آراء منظمة اليونسكو ولا تلزمها بأي شكل من الأشكال.

المحتويات

4

زاوية كبرى

عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم

«إعادة بناء علاقاتنا بالآخرين، وبكوكبنا، وبالتكنولوجيا» 4
حوار مع أودري أزولاي

«علينا أن نلتزم، جميعا، بتغيير الوجهة» 8
حوار مع سهلورق زودي،

«معا، من أجل غد أفضل بفضل التربية والتّعليم» 12
حوار مع بينغ ليوان

وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا 16
أهمّ ما ورد في التقرير الجديد للجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم

20

من أرشيف رسالة اليونسكو

تدريب صنّاع المستقبل 20
جاك ديلور

لنتعلّم كيف نعيش في عصر الذّكاء الاصطناعي 24
ليسلي لوبل

26

زوم

الأمّية، الوجه الآخر للرّقّ 26
كاترينا مركيلوفا

34

تحليل

النّفاذ إلى التعليم عبر العالم: مبدأ يتعيّن تحسينه 34
ليندا كلاسين

رسوم الغلاف : © آنياشكا زيميزيوسكا

غلاف تقرير اليونسكو، وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا معاً، عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم 2021

رسالة اليونسكو

الافتتاحية

من مسؤولية كل جيل أن يُحدّد المهارات والمعارف التي يُعتبر نقلها إلى الأجيال الموالية ضروريًا لمواجهة تحديات عصره. وجيلنا ليس استثناء. فمواجهة التّحديات العالمية المتمثلة في تفاقم التّفاوتات، والتغيّر المناخي، والتطوّر السّريع للتقنيات الرّقمية، وتراجع الحوكمة الديمقراطية، يفرض علينا اليوم إعادة النّظر في ماهية التعليم باعتباره «السلاح الأقوى لتغيير العالم»، حسب تعبير نيلسون مانديلا.

واليونسكو تعمل، تحديدا، على التّفكير في هذا الموضوع من خلال التّقرير العالمي الجديد «وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا معا، عقد اجتماعي جديد للتربية». وهو ثمرة سنتيْن من عمل اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم، والذي يرسم ملامح التربية والتعليم في القرن الحادي والعشرين.

ويندرج «وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا معا» ضمن تقاليد التقارير الكبرى لليونسكو التي ساهمت، في الماضي، في هيكلة السياسات التربوية عبر العالم. ولقد أصبح كل من تقرير «فور» سنة 1972، «لنتعلم أن نكون»، ثم تقرير «ديلور»، سنة 1996، «التربية، كنز مخفي داخلها»، مرجعا في تناول قضايا التعلّم بالتفكير. وهذه الوثيقة الثالثة ترسم معاينة واضحة للتحديات التي تواجه التربية اليوم.

أمام التحوّلات السريعة في بيئتنا، يتحتّم علينا تغيير المسار إذ يجب، في الآن ذاته، تخصيص مكان أكثر أهمية للبيئة؛ وتمكين التلاميذ من أدوات النّقد التي تسمح لهم بتعقّب المعلومات المضللة، والأحكام المسبقة، والأفكار المُسلّمة؛ وتعزيز العمل الجماعي في شكل فرق؛ وتحسين الكفاءة المهنية للمعلمين وحرفيتهم. وإضافة إلى هذه الإلزامات، يجب إعادة التفكير في الترابطات المتعددة، والصّلات بين الأجيال، وبين الثقافات، وفي علاقتنا بالكائنات الحية من أجل تأسيس عقد اجتماعي جديد لصالح التربية والتعليم.

في هذا العدد الخاص من الرّسالة، ننشر المقترحات الواردة في هذا التقرير الجديد بصفة مفصلة، مشفوعة بتأملات حول مستقبل التربية من المديرة العامة لليونسكو، أودري أزولاي، ومن السيدة الأولى لجمهورية الصين الشعبية ومبعوثة اليونسكو الخاصة للنهوض بالتربية للفتيات والنساء، البروفيسور بينغ ليوان، ومن رئيسة أثيوبيا، ورئيسة اللجنة الدولية حول مستقبل التربية والتعليم، سهلورق زودي.

هذا، وتؤكّد جميع هذه المساهمات، مجدّدا، على الصبغة العاجلة إطلاقا التي توليها اليونسكو للتربية والتعليم منذ نشأتها، وطموحها المتجدد باستمرار في هذا المجال. كما تؤكد هذه المقاربات المتقاطعة، كل على طريقتها الخاصة، على الحاجة إلى تكييف التربية، هذه الثروة العالمية المشتركة والصالح العامّ المشترك، من أجل الحفاظ عليها على أفضل وجه.

أنياس باردون

أودري أزولاي: «إعادة بناء علاقاتنا بالآخرين، وبكوكبنا، وبالتكنولوجيا»

«إن التحدّيات الكبرى المتمثّلة في تغيّر المناخ، والتحوّل الرقمي، واستقطاب الآراء والتّضليل الإعلامي، تلزمنا، جميعها، بإعادة التّفكير في التّعليم من أجل تمكين الأجيال القادمة من المهارات والمعارف الضروريّة وإرساء أسس عقد اجتماعي جديد لمجتمعاتنا»، ذلك ما تؤكّده أودري أزولاي، المديرة العامة لليونسكو، التي تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم.

• ***صدر، حديثا، تقرير «مستقبل التربية والتعليم»، فيما تتمثّل مقاصده ؟***

ليست هذه هي المرّة الأولى التي تنشر فيها منظمتنا مثل هذه التقارير. فاليونسكو، بوصفها وكالة ثقافية، تسعى جاهدة إلى إجراء تقييم، كلما اقتضى السياق التاريخي والاجتماعي ذلك، من أجل رسم ملامح التحدّيات المعاصرة والمستقبلية المتعلّقة بالتعليم على الصّعيد العالمي.

ذلك ما قمنا به من خلال إصدار تقريري فور عام 1972، وديلور عام 1996، اللذين مهّدا السبيل أمام مبادئ أساسية لتفرض نفسها، من قبيل «التعليم مدى الحياة»، أو «مجتمع المعرفة»، أو ضرورة «تعلّم كيفيّة التعلّم». وهذا ما فعله أيضاً إدغار موران، عام 1999، عندما قدّم تعريفاً لليونسكو يخصّ «المعارف السّبع الضروريّة لتربية المستقبل" ضمن مؤلَّف أصبح يُعدّ مرجعاً منذ وقتها.

بعد مضيّ أكثر من عقدين من الزّمن، حان الوقت لإعادة التقييم. فالعالم قد تغيّر إلى حدّ بعيد، ومن واجب التّعليم والتّربية ألاّ يتأخّرا عن الرّكب، بل أن يستبقاه، لا سيّما وأنّ التعليم قد فقد في بعض الأحيان، وفي ظلّ سباق التأقلم المستمرّ، قدرته على رسم اتّجاه المستقبل. ومع تقاطع التحدّيات المناخيّة والصحيّة والتكنولوجيّة، وتسليط جائحة كوفيد ـ 19 الأضواء على الشروخ والفوارق في مجال التعليم على وجه الخصوص، أصبحت إعادة التفكير في التّعليم أمراً ضرورياً أكثر من أيّ وقت مضى. وما تقرير «مستقبل التربية والتعليم» سوى استجابة لهذه الحاجة الأساسية.

إن هذه المبادرة، التي أُطلقت قبل تفشّي الجائحة، والتي سنستخلص منها الدروس اللازمة، تمثّل استشرافا للتعليم في أفق عام 2050 وما بعده. وباختصار، طالما أنّ التعليم هو مستقبلنا، فقد بدا لنا أن تناول مستقبل التعليم بالدّراسة أمر حيويّ. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت اليونسكو على عمل أخصائيّين، وخبرة حوالي 200 كرسي لليونسكو، إلى جانب معطيات ميدانية مدّتنا بها أكثر من 400 مدرسة تابعة لشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو حول العالم. كما استفاد هذا العمل من إسهام أكثر من مليون شخص، بدءًا من الشباب والمعلمين ووصولا إلى المجتمع المدني، والحكومات، والجهات الاقتصادية الفاعلة. وهذا الخيار الديمقراطي لا غنًى عنه لأن تعليم الغد سوف يتيح مجالاً أوسع لتشريك الطلاب، وانخراطهم، وإسهامهم إلى جانب المجتمع التربوي برمّته.

• ***في مواجهة تحدّياتٍ من قبيل تغيّر المناخ، أو استقطاب الآراء، أو انتشار خطابات الكراهية، كيف يمكن للتّعليم أن يواصل صياغة مستقبل جماعي ؟***

يجب على التّعليم أن يجيب، فعلا، عن هذه التحدّيات الكبرى خلافا لما عليه الحال إلى حدّ ما. ذلك ما يدركه الشباب ويُعاينُه بكثير من الوضوح عندما ينتابه القلق كلّما رأى أنّ التغير المناخي، على أهميته الحاسمة بالنسبة لمستقبلنا، لا يُحظى بمكانة محورية في المناهج الدراسية. وهذه المعاينة من طرف الشباب يؤكّدها تقرير اليونسكو الصّادر في الرّبيع

© UNESCO / Christelle ALIX

أودري أزولاي، المديرة العامة لليونسكو.

الماضي تحت عنوان "التعلّم من أجل كوكبنا" حيث جاء فيه، على سبيل المثال، أن واحداً من كل خمسة برامج دراسيّة في العالم لا يتضمّن موضوع التنوّع البيولوجي.

سوف تكون التّربية البيئية مكوّناً محورياً في التّعليم المستقبلي، وهو أمر أساسي لسببين. أولاً، لأن الكفاح من أجل المناخ معركة طويلة الأمد تنطوي على تغيير حقيقي لوعينا ولإدراكنا لعلاقاتنا بالكائنات الحيّة، وهل هناك، في هذا الصّدد، أفضل من التعليم كأداة فعّالة على المدى الطويل؟ ثانياً، لأنه، بقدر فهمنا للأشياء، نحميها على نحو أفضل. فالفهم أو الإدراك مرحلة تسبق الحماية.

وكما يُبيّنه تقرير اليونسكو، نحن ننطلق، في هذا المجال، من بعيد. لذا وجب تعبئة المجتمع الدّولي، وتحفيز المبادرات، والحصول على التزامات ملموسة. ذلك ما حقّقته اليونسكو في مؤتمر برلين العالمي المنعقد في مايو الماضي والذي قطعت فيه 80 حكومة عهداً على نفسها بتعزيز مكانة التعليم البيئي إلى حدّ كبير في البرامج الدّراسية بحلول عام 2025. واليونسكو سترافقها في هذه المهمّة.

بالتّوازي مع ذلك، يترتّب عن التعليم البيئي تعزيز تعليم العلوم -وهي أولوية أساسية لا فقط فيما يخصّ تغيّر المناخ، بل فيما يتعلّق، أيضاً وعلى صعيد آخر، بالتقلّبات الوبائية التي شاهدناها.

• ***في مجال التحوّلات الرقميّة لمجتمعاتنا، والتي تسارعت جرّاء الجائحة، ما هي المعارف الجديدة الأخرى التي يتعيّن على الشّباب اكتسابها ؟***

أفكّر في عديد الورشات الكبرى التي يتعيّن فتحها بداية من التغيّر العميق لمجموع علاقاتنا بالإعلام، ووسائط الإعلام، والبيانات عموما، بسبب الشّبكات الاجتماعية أساسا. لذا يجب مواصلة تطوير تعليم المهارات والكفاءات الرقميّة، لأن ما كسبناه من سهولة النّفاذ، فقدناه في باب التثبّت من الوقائع والمصداقيّة الجِرَفية للمعلومات. من الواضح أنّ تفشّي التّضليل الإعلامي، وطفوح الأخبار الزّائفة، ←

واستغلال تقنيات التّلاعب بالصّوت والصّورة لتزييف الحقائق إلى درجة قد تُمكّن من التأثير مباشرة على الانتخابات، على سبيل المثال، قد فرضت تعزيز الدّراية الإعلامية والمعلوماتية أكثر من أي وقت مضى.

هذه المادّة الدّراسية يجب أن تزرع الرّوح النقدية، وتُنمّي روح الشكّ والتّمحيص والعقلانية. ومن الطبيعي أن نتعلم التّرميز لكن الأهمّ أن نتعلّم فكّ رموز دفق المعلومات التي نتلقّاها باستمرار. واليونسكو تسعى إلى ذلك إذ قمنا، على سبيل المثال، بتحديث برنامجنا العالمي للدّراية الإعلامية والمعلوماتية الموجّه إلى المعلمين؛ ولن يكون التّحديث الأخير.

علاوة على هذه المادّة، يتعيّن تطوير التعليم ضدّ جميع أشكال العنصرية ومعاداة السّامية على نحو أفضل. ولعلّ من بين الدّروس المستخلصة من الجائحة، ردود الفعل العنصرية، واستسهال التذرّع بكبش الفداء- كل هذه السلوكيّات ما زالت قائمة وتمثّل مصدر تهديد لنا جميعا، لذا وجب أن نتعلم كيف نُشيِّدُ عالماً مشتركاً، ونتعلّم من أين أتينا لنعرف إلى أين نحن ذاهبون. فمثلا، بمقدور كلّ منّا أن يُدرك جذورنا المشتركة من خلال استكشاف أصول البشرية بما يمكّنه من إعادة اكتشاف ملحمة الجنس البشري ومعنى الإنسانية.

وأخيراً، علينا نذهب نحو المزيد من تعدّد التخصّصات. فقد سبق أن أشرت إلى التّقاطعات الضرورية بين تعليم العلوم والتعليم البيئي. ولكن يجب أيضاً تطوير الجسور بين التربية والثّقافة والتّراث استنادا إلى تعليم الفنون

> **التكنولوجيا الرّقمية سوف تغيّر المدرسة وعمل المعلمين، ولكنها لن تحلّ محلّهما في كلّ الأحوال**

بالأساس. وعموماً، فإنّه لا يمكن لاختصاص واحد أن يستوفيَ وحده مواضيع على هذه الدّرجة من التّعقيد، لذا فإنّ الاختصاصات المتعدّدة كما الدّارسين أنفسهم سيكسبون الكثير من الالتقاء فيما بينهم؛ وعلى البرامج الدّراسية أن تشجّع بقدر أكبر هذه اللّقاءات.

- ***كما هو الحال في المجتمع، دخلت التكنولوجيا الرّقميّة اليوم المجال المدرسي على نحو متزايد. هل هي فرصة حقيقية؟ وكيف نتصوّر التكنولوجيا الرّقمية في مدارس المستقبل؟***

لا ينبغي أن تكون التكنولوجيا الرّقمية في المدارس غاية في حدّ ذاتها بل مجرّد وسيلة؛ كما علينا أن نظلّ مدركين لحدودها ومخاطرها. أكيد أنّ استخدام التّكنولوجيات الجديدة، والشّاشات، والذّكاء الاصطناعي، يمكن أن يوفّر فرصًا حقيقية، لاسيّما من أجل إضفاء طابع شخصي على التعلّمات، وتحفيز الإبداع لدى التلاميذ أو إعفاء المعلمين من المهام الأكثر إزعاجاً. ولكن لا يجب التعامل معها كأداة سحرية.

علينا أن ندرك، إذن، حدود التكنولوجيا الرقمية. وأرى نوعين رئيسيين من هذه الحدود أو المخاطر: مخاطر اللّامساواة، والمخاطر البيداغوجية.

أولاً، لقد عمّقت التكنولوجيا الرقمية جميع الفجوات التعليمية، وهو أحد الدّروس الكبرى المستفادة من أزمة كوفيد. فقد قيل الكثير، منذ عام ونصف، عن التّعليم عن بُعد، ولكن هذا المفهوم لم يكن أكثر من سرابٍ في نظر عدد كبير التلاميذ في العالم ـ ففي أفريقيا، مثلا، 90% من التلاميذ لا يملكون حاسوباً شخصياً. لذلك ليس من الغرابة أن نجد أنّ أكثر من 500 مليون تلميذ، وفقاً للبيانات المتوفّرة لدينا، لم يحصلوا على أيّة فرصة للنّفاذ إلى التعليم عن بُعد. وفي العديد من المناطق الرّيفية على وجه الخصوص، لا يُفهم التعليم عن بُعد أكثر من كونه تعليما عبر البثّ الإذاعي أو التلفزيوني.

إضافة إلى ذلك، وعلى المستوى البيداغوجي، لا يمكن لأيّ شاشة أن تحلّ محل المعلّم، لأنّ أفضل الخوارزميات تظلّ غير قادرة على تقديم الإضافة الاجتماعية ـ العاطفية التي يوفّرها المعلّم في بعده الإنساني، وتعاطفه، وعنايته

> **ينبغي أن تزرع الدّراية الإعلامية والمعلوماتية الروح النقدية، وتنمّي روح الشك والتمحيص والعقلانية**

بتلاميذه ـ وهي الصّفات التي ستكون في قلب عملية إعداد معلّمي الغد وتدريبهم. فبين الرّقمي والمعلّم لا يمكن للعلاقة سوى أن تكون علاقة تكامل تتأسّس تدريجيا وحالة بحالة. وفي هذا الصّدد، فإن التقرير واضح تماما في مسألة التكنولوجيا الرقمية التي ستغيّر المدرسة وعمل المعلمين، ولكنها لن تحلّ محلّهما في كلّ الأحوال.

- ***تجاوزا لمسألة الغايات، تُطرح قضية الوسائل. ما طبيعة التّضامن الدّولي الذي يتعيّن إقامته في المستقبل كي يُعتبر التعليم ملكا مشتركا أو مصلحة عامّة ؟***

صحيح أن التّبعات المدمّرة للجائحة قد ولّدت نزوعا سلبيا نحو تقليص الإنفاق على التعليم الخاضع بدوره إلى المنافسة من قِبل قطاعات أخرى. وهذ الخطر حقيقي وفقاً لتقرير مشترك صادر عن البنك الدولي واليونسكو في فبراير 2021، جاء فيه، على سبيل المثال، أن ثلثي البلدان المنخفضة الدخل خفّضت، فيما بين بداية الجائحة والتاريخ المذكور، ميزانياتها العامة المخصّصة لقطاع التعليم.

ومع ذلك، يجب التذكير بأن حالة الطوارئ التعليمية تقتضي التزامات معيّنة في علاقة بالميزانية. وتوفّر لنا برامج إعادة دفع الاقتصاد فرصة تاريخية للنّظر في ميزانيات التعليم على حقيقتها، لا فيما يخصّ الإنفاق الجاري فحسب، بل فيما يتعلق أيضاً بالاستثمارات الأكثر ربحية لمستقبل البلدان. كما أن اقتصاد المعرفة يقتضي، كما يدلّ عليه اسمه، استثمارات متعدّدة في قطاع التعليم. هذا، وليست الزيادة

في ميزانيات التعليم مسألة حقوق وقيم فحسب، بل تشمل المصالح الاقتصادية والقدرة التنافسية أيضا.

وتجاوزا للإمكانيات المالية، يتعيّن علينا تجهيز أنفسنا بوسائل مؤسسية تمكنّنا من تحقيق أهدافنا. وهنا يصبح التّعاون الدّولي ضروريّا أكثر من أي وقت مضى. فالتعليم ملك عالمي مشترك ونفع عامّ لذا وجب العمل على هذا الصّعيد. وقد دعا تقرير اللجنة إلى التعاون بين جميع الفاعلين الإقليميين والعالميين المعنيين بالتعليم. ذلك هو المعنى من التحالف العالمي للتعليم الذي أطلقناه في أكثر من 100 بلد ونعمل على تنفيذه. علينا أيضا، على سبيل المثال، إقامة شراكات جديدة حول أهداف مشتركة، مثل الشراكة مع القطاع الخاص، ومع الفاعلين الكبار في ميدان التكنولوجيا الرقمية.

● ***نهاية، ما هي تبعات التّوصيات الواردة في تقرير اليونسكو بشأن مستقبل التربية والتعليم؟***

هذا التّقرير ثمرة عمل طويل الأمد أشرفت عليه رئيسة إثيوبيا، السيدة سهلورق زودي، وليس نشره سوى خطوةٍ أولى لأنّ المطلوب أن يكون وسيلة وليس غاية في حدّ ذاته. فالهدف منه اقتراح مجموعة من الإجراءات المطلوب اتخاذها في مجال السياسات التعليمية للسنوات المقبلة وكذلك بالنسبة للممارسات التعليمية.

كما يقترح صياغة عقد اجتماعي جديد لمجتمعاتنا من أجل إعادة بناء علاقاتنا بالآخرين، وبكوكبنا، وبالتكنولوجيا. وهو عقد اجتماعي جديد نحن في حاجة إليه لمعالجة المظالم السابقة وتغيير المستقبل.

بالنّظر للأهمية القصوى للتّحديات، نأمل أن تستمر النّقاشات التي شرعنا فيها. وأنا واثقة تماما من ذلك، فقد بيّنت صياغة التقرير مدى ما أحدثه هذا الأخير من حماسة لدى الخبراء، وبين المعلمين، وفي أوساط الشباب الذي تجنّد على نحو كبير لإدراكه بأنّه المعني بالأمر قبل غيره. فالتّقرير أنجز التقييمات، ورسم المسارات؛ ويتعيّن الآن استغلالها والسير بها قُدُمًا. ■

© UNESCO / Flavio Bonetti

◤ *في زيارة إلى جيبوتي، أعلنت المديرة العامّة عن تعزيز نشاط اليونسكو في مجال السياسات التربوية والتعليمية.*

أمام التحديات البيئية والاجتماعية والتكنولوجية الحالية، يتعيّن على المدرسة أن تتطوّر حتما من خلال إنشاء أنظمة بيئية تربوية شاملة واعتماد مقاربات تشاركيّة تعزّز العيش المشترك. ذلك ما تنادي به سهلورق زودي، رئيسة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ورئيسة اللّجنة الدّولية لمستقبل التربية والتعليم.

حوار مع سهلورق زودي: «علينا أن نلتزم، جميعا، بتغيير الوجهة»

• ***تهدف اللجنة الدولية لمستقبل التربية إلى إعادة التفكير في التربية في عالم يزداد تعقيدًا، ومبهم الأفق، وغير عادل. ما هي، في رأيكم، القيم والمبادئ التي يجب أن ترتكز عليها تربية الغد؟***

يجب أن نرفع، جماعيا، التحدّيات التي يواجهها العالم حاليا وتلك التي تلوح في الأفق. إن تعمّق الفوارق واللاّمساواة، والتغيّر المناخي، وجائحة كوفيد 19-، والاستغلال المفرط لموارد الأرض، والتفكّك الاجتماعي، ومخاطر التكنولوجيا التي تزيد في تقسيمنا – تمثّل جميعها عوامل تتطلب تعاونًا دوليًا وتضامنًا عالميًا في مستوى غير مسبوق.

فالتربية يجب أن تُطوِّر القدرة على الحوار والعمل الجماعي لدى النّاس عبر العالم. وعلى الأفراد أن يتحلّوا بالتّعاطف مع الغير وأن ينخرطوا في مبادرات جماعية. والتربية تملك تلك القدرة على وضع كلّ فرد، أينما كان، على صلة بالمعارف وبآفاقٍ وأشخاصٍ لم يكن ليتعرّف عليهم دون ذلك. إنّ الالتزام القوي بحقوق الإنسان، وبالمساواة بين الجنسين، وجبر الضّرر الناجم عن المظالم السابقة، سيساعدنا على إنشاء أنظمة بيئية تربوية شاملة تدعم الناس في كافة مجالات حياتهم.

إن التّفكير في مستقبل التربية يحثّنا، قبل كلّ شيء، على العمل منذ الآن. فبقاء البشرية وبقاء كوكبنا صالحا للعيش أصبح مهدّدا. يجب أن نلتزم، جماعيًا، بتغيير وجهة المسار حتى لا يتمّ ارتهان رفاهيّة الأجيال القادمة ولكي نتعايش فيما بيننا ومع العالم الطبيعي في كنف العدل والسلام.

• ***اليوم، هناك 258 مليون طفل عبر العالم لا يزالون خارج المدرسة. والهدف الذي رسمته الأمم المتحدة والمتمثل في توفير التعليم الجيد الشامل للجميع بحلول سنة 2030 يبدو بعيد المنال. فكيف نعيد التفكير في التربية في مثل هذا السّياق؟***

حان الوقت لإعادة التّفكير في التربية لأننا نمرّ بمرحلة انتقالية في علاقة بكوكبنا وبالتكنولوجيا التي تتطوّر على نحو عميق، وهو ما يُؤثّر في علاقاتنا ببعضنا البعض. كما أن الجائحة والاضطرابات العديدة التي تسبّبت فيها أجبرتنا على إعادة النّظر في بعض الأفكار المسبقة وفي طرق العمل التقليدية. كل ذلك فتح نوافذ على إمكانيات جديدة مع إبراز ترابطنا العالمي. وعلى أنظمتنا التربوية أن تُثمّن هذه الرّوابط بطريقة أفضل وتقدّمها كعنصر قوّة.

في سياق اللّحظة الانتقالية الحالية، قرّرنا اعتماد رؤية للتربية على المدى الطويل. فأعمالنا تخطّط لسنة 2050 وما بعدها، وهذا الاستشراف البعيد ساعدنا على تناول التربية من زاوية جديدة واقتراح مسارات تعليمية مبتكرة.

في البداية، من المهمّ الإقرار بأننا نعرف كيف نقوم بعديد الأشياء بإتقان في مجال التربية. نحن نعرف الأهمية القصوى لتكافؤ الفرص في مجال التربية بالنسبة للفتيات والنساء، وهذه فجوة بصدد الاضمحلال، ونعرف كيف نُخطّط لبعث مدارس شاملة للأشخاص الأكثر تهميشًا، وهذا العمل يجب أن يستمرّ.

في المقابل، نعلم أيضًا أن هناك مشاكل مستديمة، بعضها يعود إلى الطريقة التي تمّ

© مكتب رئيسة إثيوبيا.

سهلورق زودي، رئيسة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ورئيسة اللجنة الدولية لمستقبل التربية.

بها تنظيم التربية والتعليم خلال القرن الماضي. فلفترة طويلة اعتُبر التعليم، من منظور النماذج النمطية العالمية المهيمنة، مرحلة إعدادية فحسب. ونعلم اليوم أن التعليم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحياتنا على امتدادها، وأنه من الضروري توفير تعليم جيّد منذ الطّفولة المبكّرة إضافة إلى تعزيز الإمكانيات المخصّصة للتربية والتعليم سواء بالنسبة للبرامج الرسمية للمؤسسة التربوية، أو بالنسبة للبرامج غير الرسمية التي توفّر خارج المدرسة في شتّى مجالات الحياة للكبار.

ستظلّ المدارس مؤسّسة مركزية؛ لذا وجب الحفاظ عليها وتغييرها. ويجب تحوير البرامج الدّراسية لنتعلم المزيد عن ترابطنا ببعضنا البعض، ونستنبط طرقا أفضل للعيش مع عالمنا. يجب أن نُفكّر في الكفاءات التي سنحتاجها في العالم الرقمي اليوم وغدًا. كما أنّه على المُدرّسين أن يُعوّلوا أكثر فأكثر على المقاربات التّشاركية والتّعاونية بفضل تدريب قائم على القدرة على فضّ الإشكاليات وبناء المشاريع. والحقيقة أنه لا يمكننا الاستمرار في توفير نفس التعليم الذي حاولنا توفيره في الماضي في هذا القرن الواحد والعشرين المختلف تمامًا.

يجب على التربية أن تُطوّر القدرة على الحوار والعمل الجماعي

• التقرير العالمي للجنة التي تحمل اسم «لنتعلّم معا كيف نكون»، والذي سيصدر في نوفمبر من هذه السنة، اعتمد على مبادرة عالمية واسعة النطاق استندت إلى استشارة الجمهور والخبراء. أين تكمن أهميّة تعبئة فاعلين بهذا القدر من التنوّع؟

تُعدّ التربية واحدة من التجارب الأكثر قدرة على إحداث تغيّرات يشترك فيها البشر. فعندما حددنا عمل اللجنة الدولية، كان بديهيا بالنسبة لنا جميعًا أنه لا يمكن أن نجعل من التربية ثروة عالمية مشتركة سوى بالاعتماد على المعرفة والتجارب الجماعية للعالم بأسره. لذا طلبنا من أُناس من جميع الأعمار، أصيلي أكثر من 120 دولة، أن يُعبّروا لنا عن تطلّعاتهم ومخاوفهم بخصوص المستقبل، وأن يُفكّروا في الكيفيّة التي يمكن بها للتربية أن تساعدنا على نحت مستقبل أفضل للإنسانية وللأرض.

وقد عبّر أكثر من مليون شخص من جميع أنحاء العالم عن أفكارهم بواسطة أعمال فنية، وتحقيقات، وندوات عبر الإنترنت، ومجموعات حوار. كل ذلك مثّل مصدر إلهام حقيقي للجنة حيث حاولنا أخذ أكبر عدد ممكن من هذه الأفكار بعين الاعتبار. ومن بين الرّسائل الرئيسية التي استمعنا إليها هي : لئن كانت التربية أساسية لضمان العيش الكريم للأفراد وإعطاء معنى لحياتهم، فهي أيضا أساسية لنحت مستقبلنا المشترك. لذا عمدت اللّجنة، في هذا الاتجاه، إلى وضع تصوّر لإحدى أفكارها الرئيسية مفاده أنّ التربية هي نوع من الرفاهية التي يقع تقاسمها واختيارها وتحقيقها على نحو مشترك. والآن، ستتم مناقشة الأفكار الواردة في التقرير، ووضعها في سياقها وتنفيذها، بفضل ←

© مكتب رئيسة إثيوبا.

الرئيسة سهلورق زودي رفقة الوزيرة السابقة لشؤون المرأة والطفل والشباب، فلصن عبد الله أحمد، تزوران حصّة تدريب على التشفير الرّقمي في دار للأيتام بأديس-أبابا. 2018

عمل هؤلاء الملايين من الأشخاص، وغيرهم من الملايين الأخرى.

• ***أظهرت الجائحة بكل وضوح الفجوة الرقمية المذهلة بين البلدان في مجال التعليم عن بعد حيث أنّ 82% من الدارسين ليس لهم امكانية الوصول إلى الإنترنت في أفريقيا جنوب الصحراء. ما هي المشاغل الهامة الأخرى التي أثارتها البلدان الأفريقية خلال هذا النّقاش العالمي؟***

في أفق سنة 2050 وما بعده، سوف تمثّل القارة الأفريقية نسبة مئوية متزايدة من سكان العالم، خاصة من الشباب. ونعلم أيضا أنه ما زال الكثير مما يتعيّن القيام به لمعالجة الاختلالات الحالية في موازين القوى وتركات الماضي غير العادلة، والتي ما زال بعضها متواصلا إلى اليوم. وما النسبة المنخفضة، على نحو غير مقبول، للدّارسين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر في القارة سوى دليل على استمرار عدم المساواة.

إن إفريقيا، كما هو الشأن بالنسبة لمناطق أخرى من جنوب القارّة، هي أقل منطقة إسهامًا في الأزمة المناخية، لكنها تتعرّض، في المقابل، إلى خطر تحمّل عبئها الأكبر. أثناء إعداد هذا التقرير، استمعت اللجنة مرارًا إلى رسالة مفادها أن التّقدير الحقيقي للترابط الذي يجمعنا يفرض التغلب على أشكال التبعية التي فُرضت عبر العالم. فالتضامن العالمي والوعي بإنسانيتنا المشتركة يجب أن يُترجم في رفض مستويات اللامساواة سواء التي ظهرت صلب كلّ أمّة، أو بين الأمم، بالخصوص، وتصحيحها.

في هذا التّقرير، نساند بحزم التطلّع إلى تنمية اجتماعية وإنسانية تعود بالفائدة على الجميع وتحافظ على التنوّع الثقافي. يجب أن نعمل على أن تضمن إفريقيا إمكانيّة الوصول الكامل إلى موارد المعارف الجماعية التي تراكمت لدى البشرية عبر الأجيال، كما يجب أن نعمل، بنفس القدر من الاهتمام، على أن يكون الأفارقة قادرين على المساهمة في الرّصيد المعرفي العالمي العام بإضافة حكمتهم وابتكاراتهم الأصيلة.

• ***ماذا الذي تعنيه فكرة «المفهوم الجديد للإنسانية» التي يُبرزها التّقرير؟***

يتمثّل «المفهوم الجديد للإنسانية» في إيجاد توجّهات جديدة للإنسانية من خلال إعادة النظر في تعريفنا لذواتنا (من نحن) وكيف ننظر إلى بعضنا البعض، وكيف ندرك ضرورة أن نجعل من كوكبنا قابلا للعيش، وكيف نفهم التكنولوجيا. إنّ جائحة الكوفيد قد أضرّت بنا

جميعًا وذكّرتنا بمدى ارتباط البشرية ببعضها البعض. بيد أنّ هذا المرض أصابنا بدرجات متفاوتة حيث عانت المجتمعات الأكثر فقرا أكثر من غيرها، وتضرّرت الفتيات والنساء اقتصاديًا أكثر من الأولاد والرجال. فالكوفيد ذكّرنا بمدى أهمية محاربة التّفاوتات والقضاء على الاستغلال أينما وُجد.

ومن جهة أخرى، فإن الوجود البشري لا ينفصل عن العالم الطبيعي في مجمله والذي نحن جزء منه، لذا يتعيّن علينا اكتساب وعيٍ إيكولوجيٍّ جديد يرفع، في النهاية، من مستوى إنسانيتنا. كما أن التطوّرات التّكنولوجية الحديثة تزيد من ضبابيّة الخطّ الفاصل بين الإنسان والآلة، فلا ينبغي أن تتّخذ النّخب وحدها القرارات الأخلاقية التي نواجهها بخصوص التكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والتحسين الحيوي، بل يجب أن يُشارك فيها كل واحد منّا. يجب علينا جميعًا العمل على أن يكون استخدام التكنولوجيا داعما لمستقبلنا المشترك. والتّربية هي أحد المجالات الرئيسية التي تمكّننا من إحراز تقدّم في إعادة توازن علاقاتنا مع بعضنا البعض، وكذلك مع كوكب صالح للعيش، ومع التكنولوجيا.

- ***ما هي المهارات الأساسية التي ستحتاجها الأجيال القادمة للعيش في عالم يشهد تحوّلات بفعل النشاط البشري وبحكم التطورات الرقمية، والتكنولوجيا الحيوية، والتطورات المتّصلة بعلم الأعصاب؟***

بالإمكان العمل في جميع المجالات المدرسية لتعليم فنّ العيش في كنف الاحترام والمسؤولية في كوكب تغيّر على نحو كبير بفعل النّشاط البشري. فتربية الأجيال القادمة يجب أن تُمنح فيها الأولوية إلى معرفة كوكبنا، وأن تُشجّع الفكر النقدي والالتزام المدني. فالوعي بأن العالم سيستمرّ في التغيير يُمكن إدماجه في المناهج التعليمية من خلال تنمية قدرة الدّارسين على فهم المشاكل وحلّها.

يجب التركيز في المدارس على المهارات الأساسية، وهي القراءة والكتابة والرياضيات، ولكن يجب أيضًا الذهاب إلى أبعد من ذلك. فعلى الجميع، وفي كلّ مكان، أن يتعلّم كيف يكون وكيف سيكون. ونعني بكيف يكون أن يتعلّم كيف يشارك غيره، وكيف ينمّي شخصيته، ويتصرّف بكلّ استقلالية، ويحسن تدبير الأمور، ويتحلّى بالمسؤولية. أما عن كيف سيكون، فيعني أن يتعلّم كيف يتحوّل ويتطوّر ويغيّر العالم من حوله، وأن يلتزم بالقيام بذلك طوال حياته، وأن يسهر على أن تظلّ هذه الإمكانيات مفتوحة أمام الأجيال القادمة ومتاحة لها.

> **نساند بحزم التطلّع إلى تنمية اجتماعية وإنسانية تعود بالفائدة على الجميع وتحافظ على التنوّع الثقافي**

- ***كيف يمكن تعزيز التّضامن العالمي في مجال التربية ؟***

يُعدّ التعاون الدّولي بين الحكومات، والمنظّمات الدّولية، ومنظّمات المجتمع المدني، والشّركاء الآخرين، وسيلةً أساسية لتعزيز التّضامن العالمي في مجال التّربية. إن إبراز أهميّة تقاسم المعارف خطوة حاسمة في حدّ ذاتها. وعلينا تعزيز قدرة جميع مناطق العالم على إنتاج المعارف، واستخدامها للنّهوض بالتّربية. وفي هذا الصّدد، يُعتبر دور المنظّمات الإقليمية أساسيًا. كما يجب تعزيز القنوات المتعدّدة الأطراف، واستدراج مختلف الجهات الفاعلة إلى الحوار، والتوصّل إلى توافق حول معايير وأهداف مشتركة.

وفي ذات الوقت، يجب أن يمتدّ التّضامن العالمي إلى الجميع. فالقدرات الإنسانية على التّعاطف والتّعاون تُعدّ من أفضل نقاط القوّة الملازمة لطبيعتنا البشرية، إذ نملك من الإبداع والخيال والقدرة الخارقة للعادة على تخيّل الأشياء وبنائها وتجنّب كلّ ما هو غير صالح أو غير عملي. في تقريرنا، نحاول مساعدة الناس على تخيّل عوالم مستقبلية تكون فيها البرامج الدراسية والتعليم، والمدارس، والجامعات، وكافة المنصّات التّربوية قادرة على تقديم فهم أفضل لإنسانيتنا المشتركة وعلى تعزيز التّضامن العالمي.

- ***في أكتوبر 2018، تم انتخابكم كأول امرأة رئيسة لأثيوبيا بعد ثلاثين سنة من مسيرة طويلة في الحقل الدبلوماسي. ما هي الرّسالة التي يبعث بها هذا الانتخاب إلى جيل الفتيات الشابّات في بلادكم؟***

سجّل تاريخ أثيوبيا ظهور العديد من القيادات النسائية من المقام الأوّل، مثل الإمبراطورتين تايتو وزوديتو. لكننا لم نعرف قيادات نسائية رفيعة المستوى خلال تاريخ إثيوبيا الحديث. لقد نشأتُ وبلغتُ سنّ الرّشد في زمن كانت فيه النّساء الرّائدات اللاتي يمكن أن يصبحن قدوة نادرات للغاية. وأعتقد أن انتخاب امرأة في المنصب الذي أحتلّه يبعث برسالة مدويّة إلى الفتيات الشابات الأثيوبيات، وحتى الفتيات الأفريقيات مفادها أنّه يمكنهن النّجاح في كلّ المجالات ! ويمكن للنساء الشابات والفتيات، اليوم، أن يستندن إلى القائدات الحاليات لبلوغ قِمَمٍ لم نكن نتخيّلها أبدًا. فنحن، كنساء في مواقع القيادة، يجب علينا أن نتكاتف ليس فقط للإبقاء على الأبواب مفتوحة أمام الإمكانيات التي توفرت لنا، وإنما لفتحها أكثر أمام اللاتي يقتفين خطانا. ونقول للأجيال القادمة: «نعم يمكنكنّ ذلك» و«نحن هنا لمساعدتكنّ لبلوغ ذلك». ■

بينغ ليوان: «معًا، سنجعل عالم الغد أفضل بفضل التعليم»

رغم التقدم المُسجّل خلال السنوات الأخيرة، فإن جائحة كوفيد-19 زادت من تعميق الفوارق بين الجنسين. لذا وجب دعم الجهود الدولية، وضخّ المزيد من الاستثمارات، وتعزيز الابتكار والتجديد حتى نضمن النّفاذ المتكافئ للفتيات والنساء إلى التربية والتعليم. ذلك ما تدعو إليه بينغ ليوان، زوجة رئيس جمهورية الصين الشعبية والمبعوثة الخاصة لليونسكو لتعزيز تعليم الفتيات والنساء.

• ***يُعتبر تعليم الفتيات والنساء وتربيتهنّ مكونًا رئيسيًا ضمن أهداف التنمية المستدامة. فحسب رأيكم، ما هو دور التربية والتعليم في الحد من الفقر ودفع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؟ هل يمكنكم مدّنا ببعض الأمثلة ومشاركتنا بعض الممارسات الجيدة في هذا المجال؟***

القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين من بين المثل العليا التي تتقاسمها الإنسانية جمعاء، ومطمح تشترك فيه النساء من جميع أنحاء العالم. فالنّفاذ إلى تعليم عادل وجيّد يمكّن النساء من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية لضمان استقلالهن، والخروج من حالة الفقر، والعيش في سعادة. كما ستسمح لهن هذه الاستقلالية بالمساهمة في المجتمع، وتوريثها إلى الأجيال القادمة، ووضع حدّ لانتقال الفقر بين الأجيال.

لقد زرت عديد البلدان وتحدثت إلى أناس من كل الأطياف. شاهدت العديد من النساء ينتشلن أنفسهن من الفقر ويغيّرن مصيرهن بفضل التعليم. وأود، في هذا الصدد، أن أشارككم بعض التجارب والممارسات من الصين. فبلادنا تمكّنت، بعد جهود دؤوبة، من القضاء على الفقر المدقع. كنا دائما نُصرّ على أن مقاومة الفقر تمرّ عبر الجهود الرامية إلى إثراء المعارف الفردية. فتطوير التعليم إجراء أساسي. والصين تعتبر أنّ تعليم الفتيات والنساء من الأسر الفقيرة أولوية مطلقة، وتسعى جاهدة لحماية حق الفتيات في التعليم من خلال سلسلة من التدابير مثل بناء المدارس، وإعفاء الفتيات من الرسوم الدراسية وغيرها من النفقات المرتبطة بالدراسة، وتوزيع الوجبات المغذية وتقديم المنح. كما أدرجنا برامج تدريب مهني متنوّعة لفائدة النساء حسب الخصوصيات الجهوية واحتياجاتهن على المستوى المحلي من أجل مساعدتهن على تحسين دخلهن. مشروعنا "برعم الربيع" هو برنامج مساعدة عمومية يهدف إلى تحسين تعليم الفتيات من العائلات الفقيرة. ولقد مكّن، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، أكثر من 3 ملايين فتاة من إنهاء دراستهن وتحقيق أحلامهن. كما أطلقت السلطات المحلية، في مقاطعة غويتشو الصينية، برنامج «الجميل»، الذي يُوفّر للنساء تدريبا على الأشغال اليدويّة. وشرعت أكثر من 500.000 فتاة وامرأة في العمل في منازلهنّ حيث يصنعن منتوجات من الصناعات التقليدية مثل التطريز، والنسيج المُزخرف بطريقة الباتيك، وغيرها من المنسوجات التي يبعنها ويتمكّن من الانفتاح على حياة جديدة بفضل مهاراتهن اليدوية.

حاليًا، ما زالت 435 مليون امرأة فقيرة في العالم، ومازالت الفوارق بين الفتيات والفتيان راسخة في مجال التعليم. وهو ما يدعونا إلى مضاعفة عزيمتنا من أجل تعزيز تعليم الفتيات

© Xinhua News Agency

◤ *بينغ ليوان، السيدة الأولى لجمهورية الصين الشعبية والمبعوثة الخاصّة لليونسكو لتعزيز تعليم الفتيات والنّساء، أثناء حفل تسليم الجائزة الأولى لليونسكو لتعليم الفتيات والنّساء في بيكين 2016.*

والنساء والعمل معًا حتى يتمكن العدد الأكبر منهن من الحصول على تعليم جيد، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• ***تسببت جائحة كوفيد-19 في زيادة الفوارق في العالم في مجال التربية وفي ارتباك غير مسبوق في سير التعليم، إذ توقّفت الدروس بالنسبة لأكثر من 91% من التلاميذ في العالم. وحسب اليونسكو، قد لا تتمكن 11 مليون فتاة من مواصلة تعليمهن. علما بأن العالم يعدّ، قبل الجائحة، 130 مليون فتاة غير ملتحقات بالتعليم. كيف يُمكن، في رأيكم، رفع التحديات الخطيرة التي تواجه تعليم الفتيات ؟***

الفتيات والنساء ينتمين إلى أكثر المجموعات عرضة للكوارث. وأنا أتابع عن كثب، منذ اندلاع كوفيد19-، قضيّتي الصحة والتعليم للفتيات والنساء عبر العالم. وإنّني شديدة الانشغال بوجود هذا العدد من الفتيات اللاتي لا يقدرن على العودة إلى المدرسة. ففي هذه الظروف الخاصة، يجب أن نوليهن مزيدًا من العناية وأن نقدم لهنّ مساعدة ملموسة.

منذ بداية الجائحة، اتّخذت اليونسكو إجـراءات نشيطة لحماية حق الفتيات في التعليم، مثل إدراج موارد تعليمية عالمية على شبكة الإنترنت، وإصدار دليل عودة الفتيات إلى المدرسة، ونشر تقارير حول عدّة مواضيع. كما اشتغلت الحكومات جديًا، كل على طريقته، لضمان متابعة الأطفال، وخاصة الفتيات، للدروس المقدمة عبر الإنترنت أو التي تبث عبر الإذاعة والتلفزيون. من جانبنا في الصين، وبالتّوازي مع مقاومة الجائحة بما يقتضيه الوضع، بذلنا كل ما في وسعنا لحماية الصحة البدنية والعقلية لمئات الملايين من التلاميذ. فوفّرنا التعليم عبر الإنترنت لحوالي 300 مليون دارس، بمن فيهم الفتيات، خلال الفترة التي كانت فيها المدرسة مغلقة، وبذلنا جهودًا لاستئناف الدروس حتى يتمكن الأطفال من ←

> **التعليم ضروري لمساعدة الجميع على فهم الطبيعة واحترامها**

© UNESCO / Christelle ALIX

بينغ ليوان وأودري أزولاي، في تظاهرة حول تربية وتعليم البنات والنساء، انتظمت في مقرّ اليونسكو بباريس في 2019.

> بفضل التعليم، يمكننا مساعدة الأجيال القادمة على تثمين تنوع الحضارات

العودة إلى المدرسة في الوقت المناسب وفي كنف الأمان.

ورغم مواصلة كوفيد19- الانتشار عبر العالم، فإنّ أملنا المشترك هو عدم ترك أي فتاة تتخلف عن التعليم بسبب هذه الجائحة. لذا فأوّل ما نحتاجه هو التعاون، عملا بالمثل الصيني القديم الذي يقول: «اتحاد القلوب والعقول يُمكّن من نقل جبل تايشان». فطالما نحن متضامنون ونعمل معًا، لن تكون هناك صعوبات لا يمكن التغلب عليها. ثانيًا، لا بد من الزيادة في الاستثمار في تعليم الفتيات أثناء الجائحة، ببذل جهود أكبر لتعزيزه. ثالثًا، علينا أن نعمل بروح إبداعية، وأن نستنبط طرقا جديدة، ونتبنى تقنيات جديدة لحل المشكلات الجديدة، حتى يتمكن أكبر عدد من الفتيات من الوصول إلى موارد تعليمية جيدة ومواصلة دراستهن بطريقة مرنة ومتنوعة.

• ***أطلقت اليونسكو سنة 2019 مبادرة بعنوان "مستقبل التربية والتعليم" التي تهدف إلى فهم الطريقة التي يمكن للمعرفة والتعلّم أن يكيّفا بها مستقبل الإنسانية والكوكب في أفق سنة 2050 وما بعدها. في رأيكم، كيف يُمكن لتعليم المستقبل أن يساعد الناس على تحسين قدراتهم على تعزيز التنمية المستدامة وبناء عالم أفضل؟***

إن مبادرة اليونسكو لمستقبل التعليم مهمة جدًا، لأنها تقوم بتعبئة الحكمة العالمية من أجل التفكير في مستقبل التربية. فتربية المستقبل يجب أن تُصاحب الجميع طوال حياتهم، وأن تكون متاحًة للجميع على قدم المساواة، وأن تتكيّف مع الجميع وتكون أكثر انفتاحًا ومرونة.

أعتقد أن التعليم والتربية المستقبليين يجب أن يهدفا إلى مساعدة الناس على تحسين قدراتهم في مجالات ثلاثة. أولاً، القدرة على العيش في تناغم مع الطبيعة. فالإنسان والطبيعة يُشكّلان حياة مشتركة. وأمام تحديات من قبيل التغيّر المناخي والتدهور البيئي، تُعتبر التربية ضروريّة لمساعدة الجميع على فهم الطبيعة واحترامها، والتشجيع على إيجاد نماذج جديدة للإنتاج وأنماط حياة متلائمة مع التنمية المستدامة، والعمل على جعل الناس يُبادرون بالتكيّف مع الطبيعة وحماية الأرض، هذا البيت الوحيد الذي تتقاسمه الإنسانية جمعاء. ثانيًا، القدرة على العيش في

انسجام مع أناس من بلدان وثقافات مختلفة. فالمسارات التاريخية المتنوّعة، والظروف الوطنية المختلفة، والانتماءات العرقية والتقاليد المختلفة أدّت إلى ظهور حضارات متنوعة وخلقت عالَما ثريّا بالتنوع. وبفضل التربية والتعليم، يمكننا مساعدة الأجيال القادمة على معرفة ثقافات البلدان والأمم الأخرى وفهمها، وتثمين تنوع الحضارات، واحترام الخيارات التنموية للشعوب الأخرى، ونمط حياتها، مع الحفاظ على تقاليدنا الثقافية الجميلة. ثالثًا، القدرة على التعلّم والابتكار وتطبيق التكنولوجيات الجديدة. فبالنظر إلى انفجار المعارف والتكنولوجيات الجديدة، يجب أن يهتمّ تعليم المستقبل بتنمية قدرة البشر على التفكير الإبداعي والتعلّم طوال الحياة. كما يجب تحفيز التعليم الرقمي، وتدريب الأشخاص على تعلم كيفية استخدام الإنترنت، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من التكنولوجيات الجديدة لمواجهة التغيرات على نحو أفضل.

أنا مقتنعة بأننا، معًا، سنجعل عالم الغد أجمل بفضل التربية والتعليم.

- ***لقد وضع إعلان ومنهاج بيجين للنهوض بالمرأة، المعتمدَيْن سنة 1995 في المؤتمر العالمي للنساء، أسسا متينة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء ومصالحهن، مما أعطى دفعا كبيرًا لتطوّر النساء على المستوى العالمي. ويُعدّ تعليم الفتيات والنساء وسيلة هامّة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء ومصالحهن. ماذا يجب، في رأيكم، القيام به مستقبلا لتعزيز تعليم الفتيات والنساء على نحو أفضل ولمزيد المساهمة في بناء مصير مشترك للإنسانية؟***

تعيش الإنسانية في نفس القرية العالمية، وتتطور في اتجاه مجتمع مترابط يواجه مستقبلا مشتركا. وللنساء القدرة على تعزيز تطوّر الحضارة الإنسانية وخلق مستقبل أفضل للبشرية. ويمكن لتعليم الفتيات والنساء أن يوقظ تلك القوة الرائعة على نحو كامل وتعزيزها وتحريرها. لقد دعّم إعلان وبرنامج عمل بيجين فكرة المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء، وكان لهما تأثير كبير على تطوّر النساء في العالم، كما كانا حافزا قويّا لتطوير تعليم الفتيات والنساء. ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أن البلدان بذلت جهدا، على مدى العقدين الماضيين، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، وحماية حق الفتيات والنساء في التربية والتعليم، كما تم إحراز تقدم إيجابي في تعليم النساء في جميع أنحاء العالم.

إن تطوير تعليم الفتيات والنساء لا يُمكن أن يتحقق دون توفّر الشروط الثلاثة التالية: الدور الحاسم الذي تلعبه اليونسكو ومنظمات دولية أخـرى؛ والالتزام الصارم والدائم للمجتمع الدولي لفائدة المساواة بين الجنسين؛ والبيئة الملائمة التي يتم إنشاؤها بالاشتراك بين المجتمع، والأسر، ومـدارس المجتمعات المحلية. آمل أن تبادر الحكومات، وعدد متزايد من المنظمات الدولية، والجمعيات الشعبية، والأشخاص الحريصين على المصلحة العامة، بالعمل معًا للدفاع عن رؤية لمجتمع مستقبلي مشترك متقاسم بين الإنسانية، ودعم التضامن والتعاون، ومضاعفة التزام الجميع، وتطوير سياسات وخطط عمل أكثر استهدافًا وفعالية، وإنشاء شبكة عالمية أفضل لتعليم الفتيات والنساء. فعندما يتم استخدام التعليم لتمكين النساء من استقلالهن، ويتم تحقيق تقدم أكبر في تعزيز تعليم الفتيات والنساء، نصبح قادرين على العمل بأقصى سرعة لبناء مجتمع مستقبلي مشترك متقاسم بين الإنسانية جمعاء.

- ***مثل منح جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء 2021 بداية المرحلة الثانية من التعاون بين الصين واليونسكو بخصوص هذه الجائزة. ما هي، في رأيكم، أبرز إنجازات مرحلة التعاون الأولى وتبعاتها ؟ وما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لمواصلة دعم هؤلاء الفائزين؟***

سنة 2015، أطلقت كلّ من اليونسكو والصين بالاشتراك جائزة تعليم الفتيات والنساء لمكافأة أبرز المساهمات المقدّمة من الأفراد والمؤسسات والمنظمات في هذا المجال. وتهدف الجائزة إلى إبراز أهمية التربية والتعليم في تغيير مصير الفتيات والنساء، ومزيد حث الأشخاص على الانخراط في هذه القضية. ولقد استمرت الجائزة في ممارسة تأثيرها الإيجابي خلال السنوات الأخيرة. ففي مرحلة أولى، تم منحها لمشاريع مقدّمة من 10 منظمات في 10 بلدان، إضافة إلى مشروع آخر من دولة حادية عشرة حظي بامتياز خاص. وتراوحت مواضيع المشاريع الحائزة على جوائز بين تعليم الطفولة المبكرة والتعليم العالي، وغطّت كافة أبعاد تنمية قدرات النساء. فهي تحمي حق النساء في التعليم، وتساعدهن على اكتساب المعارف والمهارات، وتسعى إلى القضاء على التمييز بين الجنسين. لقد منحت ملايين الفتيات والنساء الثقة والقدرة الضروريتين لتغيير مصيرهن ومواصلة أحلامهن. كما حثّت المزيد من الأشخاص على الانخراط في القضية النبيلة لتعليم الفتيات والنساء.

إن تعزيز تعليم الفتيات والنساء اليوم سيعود بالفائدة على الأجيال القادمة. وستواصل الصين العمل مع اليونسكو لإنجاح المرحلة الثانية من الجائزة. وسيكون ذلك نقطة انطلاق جديدة. أتمنى أن يلتحق بنا عدد أكبر من الدول والمؤسسات والأشخاص. أعوّل أيضا على الفائزين بالجائزة في تعزيز المبادلات والتعاون، وتعميم ممارساتهم السليمة وتجاربهم الناجحة بشتى الطرق. تمنياتي بالخصوص أن يُولي المجتمع المدني، بفضل هذه الجائزة، مزيدًا من الاهتمام والدعم لتعليم الفتيات والنساء. فقصصهن تستحق أن تُقرأ وتُسمع، وهي تستحق الاعتراف والتشجيع.

بصفتي المبعوثة الخاصة لليونسكو لتطوير تعليم الفتيات والنساء، أعلن استعدادي الكامل لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقي وضمّ جهودي إلى جهود كل واحد منكم حتى يتمتّع المزيد من الفتيات والنساء بالثقة، وقوة الشخصية، والعزيمة، وأن يعشن حياة ملؤها الحب. ■

130 مليون

فتاة غير ملتحقات بالتعليم قبل الجائحة،

وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا

ما فتئت قضايا البيئة، والصعود القويّ للذّكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة، وتراجع الحوكمة الدّيمقراطية، تمثّل مصدر انشغال متزايد. فأمام عالم بصدد التحوّل، يتعيّن على التربية والتعليم أن يضطلعا بدور مصيري. وفي هذا الصّدد، فإنّ تقرير «وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا، عقد سياسي جديد للتربية والتعليم»، كثمرة تفكير جماعي على المستوى العالمي امتدّ على عامين، يعرض تقييما للأوضاع ويضع القواعد لعقد اجتماعي جديد لصالح التربية والتعليم.

يقف عالمنا اليوم أمام منعطف مصيري. كلّنا يعلم ضرورة المعارف والتعلم ومدى أهميتها في تجديد مجتمعاتنا. ومع ذلك، تُبيّن الفوارق على الصّعيد العالمي – وكذلك الحاجة الماسّة إلى إعادة تعريف المعنى من تعلّماتنا وإعادة تنظيمها، وصياغة مضامينها، وتعريف سياقاتها- أنّ التعليم يجد صعوبة في الإيفاء بوعوده في بناء مستقبل مستدام يسوده العدل والسلام.

فنحن نشهد اليوم مستويات معيشية جدّ مرتفعة جنبا إلى جنب مع فوارق صارخة. وبقدر تزايد عدد الأشخاص المنخرطين في الشأن العام، نشهد، في العديد من بلدان العالم، تصدّعا للنسيج الاجتماعي وتراجعا للديمقراطية. وفي جوانب عدّة، فإنّ سرعة التقدّم التكنولوجي بصدد تغيير مجرى حياتنا، لكنّ هذه الابتكارات التكنولوجية لا تساهم بالقدر الكافي في تحسين مستوى الإنصاف، والإدماج الشامل، والمشاركة الديمقراطية.

إنّ كلّ ساكن على هذه الأرض له مسؤولية ثقيلة تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. فالأمر يتمثّل في السّهر على أن يعمّ عالمنا الرّفاه، وأن لا ينقصنا شيء، وأن ينعم كلّ فرد بنفس حقوق الإنسان كاملة. ورغم السّياق العامّ الذي يسوده الشكّ وعدم اليقين، والتّدابير العاجلة المطلوب اتّخاذها، يظلّ لدينا أكثر من موجب للتحلّي بالأمل. فمنذ بداية تاريخها، لم تتوفّر للبشرية مثل هذه الفرص المفتوحة للنّفاذ إلى المعارف، وهذا العدد الهائل من أدوات ووسائل التّعاون.

لم يسبق أبدا أن توفّر للبشرية مثل هذه الإمكانيات للعمل سويّا لنحت مستقبل أفضل.

لقد لعب التعليم والتربية – أي طريقة تنظيمنا للتعليم والتعلم مدى الحياة – منذ زمن طويل دوراً أساسياً في التحولات التي شهدتها المجتمعات البشرية. فهما يشدّاننا إلى العالم وإلى بعضنا البعض، ويفتحان أمامنا آفاقا جديدة، ويُعززان قدرتنا على الحوار والعمل معاً. بيد أنّ بناء مستقبل مستدام يسوده العدل والسلام يتطلب منّا تغيير التعليم ذاته.

> **يجد التعليم صعوبة في الإيفاء بوعوده في بناء مستقبل مستدام يسوده العدل والسلام. فالمطلوب منّا تغييره.**

عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم

يمكن اعتبار التربية والتعليم نوعا من العقد الاجتماعي – أي اتّفاق ضمني يخوّل لأفراد المجتمع التّعاون للحصول على نتيجة تعود بالنّفع على الجميع-. والعقد الاجتماعي ليس مجرّد معاملة بين طرفين أو أكثر بل يعكس قواعد، والتزامات، ومبادئ مدرجة في قوانيننا ومتأصّلة في ثقافاتنا.. ويقتضي إبرام أي عقد

رسم © آنياشكا زيمينزيوسكا لفائدة رسالة اليونسكو

مبادئ أساسية

ضمان الحق في التعليم الجيد مدى الحياة. يجب أن يظل الحقّ في التعليم، الذي تنصّ عليه المادّة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القاعدة التي يقوم عليها العقد الاجتماعي الجديد للتّربية والتّعليم، وتوسيع نطاقه ليشمل الحقّ في التّعليم الجيّد مدى الحياة. كما يجب أن يشمل أيضاً الحقّ في الإعلام والثّقافة والعلوم، وحقّ النّفاذ إلى المشاعات المعرفية والمشاركة فيها، أي الموارد المعرفية الجماعية التي راكمتها البشرية وتناقلتها جيلاً بعد جيل، والتي تتطوّر باستمرار؛

تعزيز مكانة المشروع المجتمعي للتعليم واعتباره صالحا عامّا أو نفعا مشتركا. فالتعليم، باعتباره مشروعا مجتمعيا مشتركاً، يُنتج أهدافا مشتركة ويُمكّن الأفراد من تحقيق الذّات والمجتمعات من الازدهار. ويجب ألا يفضي إرساء هذا العقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم إلى ضمان التّمويل العام للتعليم فحسب، بل أن يضمن أيضاً التزام المجتمع بأسره بإشراك الجميع في المناقشات المفتوحة للجميع. فالتأكيد على المشاركة يعزّز مكانة التعليم باعتباره منفعة مشتركة، أي نوعا من الرّفاه المتقاسم القابل للتعريف والممكن بلوغه على نحو مشترك.

تحوّلات عميقة بصدد الحدوث في عديد المجالات الأساسية :

- كوكبنا في خطر، لكن اقتصاداتنا ما فتئت تصبح خضراء، وانبعاثات الكربون تتقلّص، وبدأ الأطفال والشباب يرشدوننا إلى الطريق الصحيح من خلال الدّعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، ومعتابة أولئك الذين يرفضون مواجهة الأوضاع العاجلة؛
- شهد العالم، خلال العقد الماضي، تراجعاً في الحوكمة الديمقراطية، وصعودا قويّا للنّزعات الشعبوية الهووية. وفي الوقت ذاته، تدعّمت مكافحة الظّلم والتّمييز بفضل مشاركة المواطنين ونضالاتهم المتصاعدة عبر العالم؛
- تنطوي التكنولوجيات الرقمية على إمكانيات تغيير هائلة، لكنّنا لم نتمكن حتى الآن من الانتقال من الوعود إلى الواقع،
- سوف يفضي الذّكاء الاصطناعي، وسيادة التشغيل الآلي (الأتمتة)، والتطوّرات البنوية إلى إعادة تركيب المشهد العالمي في مجال العمل، وسيجعل من الصّعب، أكثر من ذي قبل، توفير فرص الشّغل اللائق والذي يحتلّ فيه الإنسان مكانة مركزية. في الوقت ذاته يُقِرّ عدد متزايد من الأشخاص والجماعات بأهمية قطاع التّضامن والرّعاية الصحية وغيرها من الإجراءات المطلوب اتخاذها لضمان الأمان الاقتصادي.

←

«**مستقبل التربية والتعليم**» هي مبادرة عالمية من أجل إعادة استنباط الطريقة التي تمكّن المعرفة والتّعلّم من نحت مستقبل البشرية ومستقبل كوكبنا. وفي هذا الإطار، كلّفت المديرة العامّة لليونسكو، أودري آزولاي، لجنة دولية مستقلّة مهمتها صياغة تقرير عالمي بشأن مستقبل التربية والتعليم، تحت إشراف رئيسة الجمهورية الديمقراطية الفدرالية لأثيوبيا، سهلورق زودي. وتتألّف اللّجنة من شخصيات فكرية في مجالات العلوم السياسية، والبحث الجامعي، والفنون، والعلوم، والأعمال، والتربية والتعليم.

اجتماعي للتربية والتعليم، في المقام الأوّل، وجود رؤية مشتركة للتربية والتعليم كصالح عامّ. وهذا العقد يضبط المبادئ الأساسية والتّنظيمية التي من شأنها هيكلة نُظم التعليم، والعمل المطلوب إنجازه من أجل تعريف هذه المبادئ، وترسيخها، وتجويدها.

في القرن العشرين، كان الغرض من التعليم، أساسا، دعم الجهود المبذولة في تعليم المواطَنة وتحقيق التنمية على الصعيد الوطني انطلاقا من التعليم الإلزامي للأطفال والشباب. واليوم، بالنّظر إلى المخاطر الهائلة التي تهدّد البشرية وكوكب الأرض، بات من العاجل إعادة ابتكار التربية والتعليم من أجل أن نكون مستعدّين على نحو أفضل للتحدّيات التي تنتظرنا. ونعني بإعادة الابتكار العمل معاً على صناعة مستقبل مشترك يربطنا إلى بعضنا البعض. فالعقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم يجب أن يوحّدنا حول مبادرات جماعية، ومعارف، ومقاربات تجديدية من شأنها ضمان مستقبل مستدام للجميع، يسوده العدل الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي.

وعود سابقة ومستقبل غير واضح

يتسم السياق الحالي بتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيّر المناخي، وتراجع التنوّع البيولوجي، والاستغلال الجائر لموارد كوكب الأرض، وتراجع الديمقراطية، واختلال التوازنات جرّاء اكتساح التشغيل الآلي (الأَتْمَتَة) التّكنولوجي. جميع هذه الأزمات والتحدّيات تتقاطع فيما بينها وتحُول دون التمتّع بحقوق الإنسان الفردية والجماعية، فضلاً عن إضرارها بالكثير من أشكال الحياة على كوكب الأرض. ولئن خلق تطوّر الأنظمة التربوية والتعليمية فرصا للكثير من الناس، فإنّ عددا كبيرا آخر بقي مُستبعَدا عن تعلّم يتّسم بالجودة.

عندما ننظر إلى المستقبل، يسهل الميل إلى رسم صورة قاتمة ومتشائمة. يكفي أن نتصوّر تبعات استنزاف موارد كوكب الأرض، وتقلّص الفضاءات القابلة للسّكن البشري. وقد تذهب الفرضيّات الأكثر تشاؤما إلى حدّ رسم عالم تصبح فيه جودة التعليم امتيازا موقوفا على النّخب مقابل قطاعات كبيرة من السكّان تعيش حالة فقر وبؤس ومحرومة من النّفاذ إلى الخيرات والخدمات الأساسية. وهنا يُطرح السؤال عمّا إذا كان محكوما على التفاوتات الاجتماعية بالتّفاقم إلى درجة التخلّي عن البرامج المدرسية وإدراجها في خانة الإهمال ؟ وإلى أيّ مدى ستؤثّر هذه التحوّلات المحتملة على إنسانيتنا المشتركة ؟

حاليّا، وفي جميع أرجاء العالم، تظلّ طرق تنظيم التربية والتعليم غير كافية بالنّظر إلى الهدف المنشود في بناء مجتمعات عادلة ومسالمة، وصون سلامة كوكب الأرض، وتحقيق تقدُّم يعود بالنّفع على الجميع. ولعلّ بعض الصعوبات التي نعترضها مصدرها الطريقة ذاتها التي نفهم بها التربية والتعليم. وتنجم بعض المصاعب، التي نواجهها في هذا الصّدد، عن الطريقة التي نقارب بها التربية والتعليم. لذا ينبغي للعقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم أن يمكّننا من وضع تصوّرات جديدة لطرق التعلّم، وللعلاقات بين الطلاب، والمعلمين، والمعارف، والعالم المحيط بنا.

مقترحات لتجديد أساليب التربية والتعليم

يجب أن تنتظم البيداغوجيا على أساس مبادئ التّعاون والتّشارك والتّضامن. وأن تشجّع الطلاّب على وضع كفاءاتهم الفكرية والاجتماعية والأخلاقية على نحو مشترك من أجل تغيير العالم في مناخ من التّعاطف والتآزر. كما يجب التخلّص من الأحكام المسبقة، والأفكار الجاهزة، والاختصام والتنازع. وينبغي لهذه الأهداف التربوية أن تخضع إلى عملية تقييم فكري متواصل لتشجيع جميع الطلاب على كلّ تقدّم ملحوظ في مجال النموّ والتّعلّم.

وينبغي للمناهج الدراسية أن تركّز على التعلّمات الإيكولوجية المشتركة بين الثقافات والجامعة للتخصّصات، ومرافقة الطلاب في وصولهم إلى المعارف ومساهمتهم في إنتاجها، مع تنمية قدراتهم على وضعها موضع التطبيق وتناولها بالنّقد. وينبغي للمناهج الدّراسية أن تُدرج ضمن رؤية إيكولوجية للإنسانية من شأنها إعادة التوازن إلى علاقتنا بالأرض. كما يتعيّن مكافحة انتشار التّضليل الإعلامي باكتساب الدّراية والمعارف العلمية والرقمية والإنسيّة التي تساعد على تمييز الحقائق من الأكاذيب، وأن تسعى المناهج، والسياسات، والمضامين التربوية إلى تعزيز المواطنة النّشيطة والمشاركة الديمقراطية.

وعلينا الرّفع من نسق حرفية التّعليم والانخراط في إطار تشاركي يعترف بالعمل الإبداعي للمعلمين وبدورهم الطلائعي كمنتجين للمعارف وكأطراف رئيسية في التغيرات التعليمية والتحولات الاجتماعية. وينبغي لعمل المعلمين أن يتّسم بالتعاون والعمل الجماعي.

وأن يصبح التفكير والبحث وإنتاج المعارف وإيجاد الممارسات التربوية الجديدة جزءاً لا يتجزأ من عملية التّدريس. يعني ذلك أنه يجب تأييد تمتع المعلمين بالاستقلالية المهنية والحرية الأكاديمية، وتمكينهم من المشاركة على أكمل وجه في الحوار العام بشأن مستقبل التربية والتعليم.

ولتكون المدارس قادرة على الدّفاع على مبدأ الإدماج الشامل، والإنصاف، والرّفاه الفردي والجماعي، يجب أن تتحوّل إلى فضاءات تربوية محمية على أن يقع إعادة ابتكارها وتصوّرها في اتجاه تشجيعها على الاضطلاع بدورها في السعي إلى تغيير العالم وتقدّمه نحو مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة. فالمدارس يجب أن تكون أماكن تجميع لفئات مختلفة من الناس وأن تدرّبهم على رفع التحدّيات، والانفتاح على إمكانيات لا تتاح لهم في أماكن أخرى. وينبغي إعادة التفكير في الهندسة المعمارية للمدرسة ولفضاءاتها، وتوقيت الدّوام المدرسي، وجداول الأوقات، وكيفية تجميع التلاميذ وتنظيم الصفوف بهدف تشجيع الأفراد على العمل الجماعي وتمكينهم من ذلك. كما ينبغي للتكنولوجيات الرقمية أن تكون لها وظيفة دعم المدارس لا أن تكون بديلا لها. وعلى المدارس أن تضمن احترام حقوق الإنسان وتكون قدوة في مجال الاستدامة والحياد الكربوني، وأن تفتح الطريق أمام المستقبل الذي نرنو إليه.

إنّ الحياة مليئة بالفرص التعليمية المتاحة في مختلف الفضاءات الثقافية والاجتماعية، وعلينا أن نتلقّفها ونطوّرها. فالجميع يجب أن تتاح له إمكانية النّفاذ، مدى الحياة، إلى فرص تعليمية جديّة وذات جودة. ويجب الرّبط بين مواقع التعلم الطبيعية، المعمارية منها والافتراضية، مع الحرص على الاستفادة من أفضل مزايا هذه وتلك. علما وأنّه، في مجال التعليم، تعود المسؤوليات الرئيسية إلى الحكومات التي ينبغي تعزيز قدرتها على التّمويل العام والتّعديل. ويجب توسيع الحقّ في التعليم لتمكين النّاس من التّمتّع به مدى الحياة مع إدراج الحقّ في الحصول على المعلومة، والثّقافة، والعلوم، والرّبط بالشبكة العنكبوتية.

الدعوة إلى إبرام عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم

هذا العقد الاجتماعي يجب أن يمكّن من التغلب على كلّ مظاهر التمّييز، والتّهميش، والاستبعاد. وعلينا أن نسخّر جهودنا للدّفاع عن المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الجميع بغض النّظر عن العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو الإعاقة أو الميول الجنسية أو العمر أو الجنسية. فنحن بحاجة إلى الانخراط المكثّف لإقامة حوار جماعي، ولفسح المجال للتفكير، والقيام بأعمال وأنشطة مشتركة.

دعوة إلى البحث والابتكار. إنّ العقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم يفترض وضع برنامج بحث عالمي وتشاركي مخصّص للحق في التعليم مدى الحياة، وأن يركّز على الحق في التعليم وإدراج أنواع مختلفة من البيانات المثبتة وطرق اكتساب المعارف التي تشمل التعلم الأفقي [تنمية المهارات والمعارف] وتبادل المعارف بين البلدان. وينبغي الترحيب بجميع المساهمات سواء وردت من المعلمين أو الطلاب أو الأساتذة أو الباحثين الجامعيين أو مراكز البحوث أو الحكومات أو منظمات المجتمع المدني.

دعوة إلى التضامن العالمي والتعاون الدولي. والعقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم يقتضي التزاما متجدّدا بالتعاون على الصعيد العالمي من أجل الدّفاع على وضعية التعليم باعتباره منفعة مشتركة. وهو ما يفترض تعاونا أكثر عدلا وإنصافا بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وفضلا عن المساعدات المخصّصة للتعليم والتربية من بلدان الشمال لفائدة بلدان الجنوب، يجب تعزيز إنتاج المعارف والبيّنات من خلال التّعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي مستوى التعاون الثلاثي. وللمجتمع الدولي في هذا المجال دور رئيسي في مساعدة الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، على الاتفاق حول قواعد وأهداف مشتركة لا بدّ منها لتنفيذ عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. وفي هذا الإطار، يتعيّن احترام مبدأ التكافل، وتشجيع الجهود المحلية والوطنية والإقليمية. وينبغي على وجه الخصوص دعم المساعي الرّامية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية لطالبي اللجوء، وللاّجئين، وعديمي الجنسية، والمهاجرين، من خلال التّعاون الدولي وعمل المؤسّسات العالمية.

والعقد الاجتماعي الجديد للتربية والتعليم يجب أن يحظى، في جميع أوجهه، بدعم

> **على العقد الاجتماعي الجديد للتربية والتّعليم أن يساعد على تجاوز جميع أشكال التمييز، والتهميش، والإقصاء**

الجامعات وغيرها من مؤسسات التّعليم العالي. فالجامعات التي أثبتت قدراتها الإبداعية والتي تعمل على التّجديد والالتزام من أجل دعم وضع التّعليم باعتباره منفعة مشتركة، لها دور رئيسي في بناء مستقبل التربية، سواء من خلال دعم البحث والارتقاء بالعلوم أو بإقامة شراكات مع مؤسّسات وبرامج تعليمية الأخرى سواء في مستوى المجتمعات المحلية أو عبر العالم.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكّن الجميع من المشاركة في بناء مستقبل التّربية والتعليم، بما في ذلك الأطفال، والشباب، والأولياء، والمعلّمين، والباحثين، والنّاشطين، وأرباب العمل، والمسؤولين الثقافيين والدّينيين، إلخ. وتوجد لدينا تقاليد ثقافية عريقة وثريّة ومتنوّعة يسعنا الاستناد إليها. فالبشر يملك من الإمكانيات الكثير في مجال القدرة على العمل الجماعي، والإبداع، والذّكاء. ونحن نقف، اليوم، أمام خيار حاسم، وهو أن نواصل السّير باتجاه المأزق أو نغيّر مسارنا جذريّا. ■

تدريب صنّاع المستقبل

أنشأت منظمة اليونسكو، في عام 1993، لجنة دولية مستقلّة لبحث موضوع التعليم في القرن الحادي والعشرين برئاسة جاك ديلور. وهي مكوّنة من أعضاء ومستشارين من أهمّ مناطق العالم. وقد أنهت حاليا، أعمالها. وفي هذا المقال يقدّم جاك ديلور إلى قرّاء مجلّة الرّسالة تطويقا للقضايا الأساسية التي درستها اللّجنة، كما يتعرّض أيضا إلى بعض النتائج التي انتهت إليها.

جاك ديلور

وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي سابقا، والرئيس السابق للجنة المجموعات الأوروبية (1985-1995). أصدر بالخصوص »المحفل الأوروبي الجديد Nouveau Concert européen« (أوديل جاكوب، باريس، 1992)؛ و «وحدة إنسان L'Unité d'un homme» (أوديل جاكوب، باريس، 1994).

في وقت تستقبل فيه البشرية القرن الواحد والعشرين، يثير مستقبلها الكثير من النقاشات والتأمّلات والتفكير. ففي حين يدعو التّقدّم في المعرفة، وخاصّة في العلوم والتكنولوجيا، إلى الأمل في تقدّم الإنسانية في المستقبل، تذكّرنا الأحداث الجارية يوميا بالانحرافات التي تهدّد العالم المعاصر، والمخاطر الكبيرة المحدقة به، والنّزاعات التي يواجهها.

إنّ الاعتماد المتبادل بين الشعوب والأمم سمة مميّزة لعصرنا تفتح المجال أمام تعاون دولي غير مسبوق. ولكن انبثاق هذا الوعي الكوني يكشف أيضا عن درجة التّفاوت التي يشهدها عالمنا، ودرجة تعقّد مشاكله، وكمية المخاطر التي يمكن في أيّ وقت أن تعرّض مجموع الإنجازات الإنسانية إلى الضّياع.

وبالتالي، فإنّ هناك متطلّبات عظمى مفروضة على التّعليم الذي تُعتبر مساهمته في تقدّم الإنسانية أمرا حيويّا. وفكرة أنّ التعليم هو أحد أهمّ الأدوات لصياغة المستقبل تزداد انتشارا –أو إذا استخدمنا تعبيرا أكثر تواضعا– فإنّ التّعليم سيقودنا إلى المستقبل بالاستفادة من الاتّجاهات البنّاءة، ومحاولة تجنّب العثرات. ما الذي يفعله التعليم اليوم لإعداد مواطني الغد النّشطاء؟

لقد أخذت اليونسكو المبادرة في الاستفادة من خلاصة خبرتها الدولية لتطبّقها على موضوع التّعليم. لقد طلب منّي مديرها العام، السيد فريديريكو مايور، أن أرأس لجنة دولية حول التعليم في القرن الواحد والعشرين، مفوّضة «لدراسة وتأمّل» التحدّيات التي تواجه التعليم في السنوات القادمة، ولصياغة اقتراحات وتوصيات في شكل تقرير يمكن أن يصبح برنامج عمل لصانعي السياسات والموظّفين في أعلى المستويات.

وكان مطروحا الإجابة عن السؤال التالي : »كيف يمكن للتعليم أن يلعب دورا ديناميكيا وبنّاء في إعداد الأفراد والمجتمعات للقرن الواحد والعشرين؟«. ونحن نطرح هذا السؤال بعد مضيّ عشرين عاما على عمل لجنة أخرى كان يرأسها إدجار فور، وقد نشرت تقريرها، الذي ما زال صالحا، تحت عنوان ذي مغزى، وهو «تعلَّمْ أن تكون».

أربع مسائل جوهرية

لقد حاولت اللّجنة بأقصى ما تستطيع أن تُسقط تفكيرها على المستقبل الذي تحكمه العولمة، وأن تسأل الأسئلة المناسبة، وأن تضع بعض الخطوط العريضة التي يمكن تطبيقها داخل كلّ من السياق القومي والنّطاق العالمي. وسأبحث هنا أربع مسائل أعتقد أنّها جوهرية.

المسألة الأولى هي قدرة الأنظمة التعليمية على أن تصبح العامل الرئيسي في التنمية بالقيام بوظيفة ثلاثية –اقتصادية وعلمية وثقافية. إنّ الجميع يتوقّع أن يساعد التعليم في بناء قوّة عمل مؤهّلة وخلاّقة تستطيع أن تتكيّف مع التكنولوجيات الجديدة، وأن تشارك في «ثورة الذّكاء» التي هي القوّة المحرّكة لاقتصادياتنا. والجميع، في الشمال والجنوب على حدّ سواء، يتوقّع أيضا أن يقوم التعليم بدفع المعرفة بطريقة تسمح بأن تسير التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الإدارة المسؤولة للبيئة المادية

© Bernard Descamps / Agence VU

درس في التربية التشكيلية في مدرسة بإيبينال (فرنسا).

والبشرية. وأخيرا يكون التعليم قد فشل في مهمّته لو لم يستطع إنتاج مواطنين تمتدّ جذورهم في عمق ثقافتهم الخاصّة. وفي نفس الوقت يكونون منفتحين على الثّقافات الأخرى وملتزمين بتقدّم المجتمع.

والمسألة الجوهرية الثانية هي قدرة الأنظمة على التكيّف مع الاتجاهات الجديدة في المجتمع، وهذا يوصلنا إلى إحدى المسؤوليات الأساسية للتعليم، وهي إعداد أنفسنا للتغيير رغم عدم الأمان المتزايد الذي يملؤنا بالشّكوك وعدم الاستقرار (...).

والمسألة الجوهرية الثالثة هي مسألة العلاقات بين نظام التعليم والدّولة. إنّ دور ومسؤوليات الدّولة، وانتقال بعض اختصاصاتها إلى السّلطات الفدرالية أو المحليّة، والتّوازن الذي يجب إجراؤه بين التّعليم العامّ والخاصّ ليست سوى بعض من جوانب المشكلة التي تختلف، علاوة على ذلك، من بلد إلى آخر.

والمسألة الجوهرية الرّابعة هي نشر قيم الانفتاح والتّفاهم المتبادل مع الآخرين، أي باختصار قيم السّلام. هل يستطيع التعليم أن يؤدّي إلى العالمية ؟ (...)

إنّ خلق لغة في متناول الجميع سيعني أنّ النّاس سيتعلّمون كيف يتقبّلون على نحو أفضل المشاركة في الحوار، والرّسالة التي ستنقلها هذه اللّغة ستخاطب البشر في كلّ أبعادهم. إنّ الرسالة المفروض أن تكون عالمية –وهي إحدى طموحات التعليم السّامية– يجب أن تنقل بكلّ المواصفات الدّقيقة التي تضع في اعتبارها التنوّع الإنسان. وهذه، دون شكّ، الصعوبة الكبرى (...)

دعامات التعليم

(...) أوّل هذه الدّعامات هو أن نتعلّم كيف نعرف. فإذا ما أخذنا في اعتبارنا التّغيّرات السريعة التي يحدثها التقدّم العلمي، والأشكال الجديدة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تصبح هناك ضرورة للجمع بين التعليم ذي الآفاق العامّة العريضة وإمكانية العمل في العمق والتركيز على بعض الموضوعات المختارة. وهذا التعليم الواسع الآفاق هو، بشكل ما، جواز مرور للتعليم على مدى الحياة من حيث أنّه يعلّم النّاس الاستمتاع بالتعلّم، ويضع، أيضا، الأسس التي تمكنّهم من الاستمرار في التعلّم طوال حياتهم.

والدّعامة الثانية أن نتعلّم كيف نعمل. فعلاوة على تعلّم ممارسة مهنة أو تجارة ما، يجب أن ينمّي الناس قدراتهم على مواجهة مختلف المواقف، وأن يتعلموا العمل كفريق، وهي سمة في الأساليب التعليمية لا تحظى، حاليا، بالاهتمام الكافي. وهذه المهارات يمكن أن يكتسبها التلاميذ والطلاب بسهولة أكبر إذا ما كانت لديهم الفرصة لتنمية قدراتهم على الاشتراك في مشاريع عمل أو في عمل اجتماعي في نفس الوقت الذين يتابعون فيه دراستهم. لذلك يجب إعطاء أهمية كبرى للخطط التي تجمع بالتناوب بين العمل والدّراسة.

وأن نتعلّم «كيف نكون»، وهو موضوع التقرير الذي وضعه إدجار فور والصادر برعاية اليونسكو عام 1972. وما زالت توصياته صالحة تماما لأنّ في القرن الواحد والعشرين سيحتاج الفرد إلى أن يمارس استقلالية وحسن تقدير أكبر، إلى جانب شعور أقوى بالمسؤولية الشخصية نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

وأخيرا، نتعلّم كيف نعيش معا بتنمية فهم الآخرين ومعرفة تاريخهم وتقاليدهم وروحهم. وهذا سيضع الأساس لخلق روح جديدة تسترشد بإدراك تزايد الاعتماد المتبادل والتحليل الواحد لمخاطر المستقبل وتحدّياته، وتُغري النّاس على تنفيذ مشاريع مشتركة أو إدارة النّزاعات الحتمية بطريقة ذكية وسليمة. وقد يقول البعض إنّ هذا شيء خيالي، ومع ذلك فهو خيال حيوي إذا كان لنا أن ننجو من الحلقة الخطيرة التي تغذّيها اللامبالاة والتشاؤم والرّضا عن الذّات.

التعلّم على مدى العمر

ومفهوم التعلّم على مدى العمر، الذي يدعو له تقرير إدجار فور، هو أحد مفاتيح القرن الواحد والعشرين. فهو الذي يواجه العالم السّريع المتغيّر، وهو ضروري بسبب المزايا التي تنتج عنه، وهي المرونة والتنوّع والاستعداد، وفي أوقات مختلفة وأماكن مختلفة، وهو يذهب إلى أبعد من التّمييز التقليدي بين الدّراسة الأولية واستمرار التعليم.

وفكرة التعلّم مدى الحياة يجب إعادة التفكير فيها وتوسيعها. فإلى جانب التّكيّف مع فكرة التّغيير في حياة العمل. يجب أن تتضمّن أيضا التّشكيل المستمرّ للشّخصية وللمعرفة وللاستعداد وأيضا الملكة النّقدية والقدرة على التصرّف (...)

وأساس المجتمع الذي يُقبل على التّعلّم هو وجود نظام رسمي يتمّ فيه تعريف كلّ فرد ←

© Patrick Lagès

تلميذ في أحد شوارع هانوي (فيتنام)، 1991.

بالأشكال المختلفة العديدة للمعرفة، ولا يوجد بديل للعلاقة بين المدرّس والطّالب المبنية على السلطة والحوار. وهو ما قاله وردّده المفكّرون الكلاسيكيون الذين درسوا مسألة التّعليم. إنّها مسؤولية المدرّس أن ينقل للطّالب المعرفة التي اكتسبتها الإنسانية حول ذاتها، وحول الطبيعة، وجوهر الخلق والإبداع الإنساني.

لذلك فإنّ التعليم يجب أن يتكيّف بشكل دائم مع التغييرات في المجتمع، وأن ينقل أيضا إلى الأجيال القادمة إنجازات وأسس ومكاسب الخبرة الإنسانية.

مراحل التعليم والانتقال من مرحلة إلى أخرى: أسلوب جديد

بالتركيز على مفهوم التعليم على مدى الحياة، لم تقصد اللّجنة أن تعطي فكرة أن المرء يستطيع تجاهل التفكير في مراحل التعليم المختلفة –والواقع أن التعليم مدى الحياة يجعل من الممكن إعادة ترتيب تعاقب العملية التعليمية، وتيسير الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وإدراك قيمة كلّ مرحلة.

والمواد الثلاث –القراءة والكتابة والحساب– تأخذ حقّها الكامل. إنّ الجمع بين التدريس التّقليدي وأساليب التعليم خارج المدرسة يجب أن يمكن الأطفال من تجربة الأبعاد الثلاثة للتّعليم –المعنوي والثقافي، العلمي والتكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي.

ويجب توفير التعليم الأساسي على نطاق العالم لـ 900 مليون من البالغين، و130 مليون طفل غير مسجّل في المدارس، وأكثر من 100 مليون يتخلّفون قبل إكمال تعليمهم. هذه المهمّة الضّخمة لها الأولوية بالنسبة للمعونة الفنية والمشاركة التي تتمّ بفضل التعاون الدّولي.

وأحد المشاكل الكبرى في أيّ إصلاح تتعلّق بالسياسات المطلوب وضعها لفائدة من الشباب بعد التعليم الابتدائي. وقد نذهب لحدّ القول أنّ هناك اتّجاه لإهمال المدارس الثانوية عند التفكير في التعليم، وهي هدف لكثير من النّقد، وتولّد كمية كبيرة من الإحباط.

ولنذكر هنا، الحاجيات المتزايدة والتي ما فتئت تتنوّع لتفضي، في النهاية، إلى زيادة سريعة في أعداد التلاميذ، واختناق برامج التدريس. وهذا يثير بعض المشاكل الكلاسيكية للتعليم الجماعي، التي لا تستطيع البلدان النّامية أن تحلّها بسهولة، سواء من النّاحية الماليّة أو من حيث التنظيم، وعلاوة على ذلك، هناك المشكلة المحيطة للمتخلّفين عن الدّراسة، الذين يواجهون نقص الفرص، كما نذكر القلق والتوتّر النّاجمين عن التخرّج أوالنّفاذ إلى سوق الشغل ممّا يزيد من هوس الالتحاق بالتعليم الجامعي بعقلية إمّا هذا أو لاشيء. وقد زاد من هذا التوتّر البطالة الضخمة في العديد من الدّول.

ويبدو أنّ الطريقة الوحيدة للخروج من هذا الموقف الصّعب هي التنويع الواسع لأنواع الدّراسات المتاحة. وهذه يجب أن تشمل كلاً من التعليم التقليدي الذي يركّز بدرجة أكبر على التّجريد، والمفاهيم والأساليب التي تجمع بين المدرسة وخبرة الوظيفة بطريقة تظهر

القدرات الأخرى والاستعداد. وعلى أيّ الأحوال يجب أن توجد جسور بين هذه الأساليب حتى يمكن تصحيح الأخطاء في اختيار الاتجاه، وهي أخطاء شائعة جدًا.

وعلاوة على ذلك، فإنّ إمكانية الرّجوع إلى التعليم أو التّدريب ستغيّر المناخ العامّ بطمأنة كلّ شاب وشابّة بأنّ مصيره أو مصيرها لا يتحدّد بشكل نهائي في الفترة العمرية من 14 إلى 30 سنة، والتعليم العالي يجب أن يُنظر إليه من نفس الزّاوية.

وفي العديد من البلدان توجد أنواع أخرى من معاهد التعليم العالي جنبا إلى جنب مع الجامعات، وبعضها انتقائي بدرجة كبيرة، بينما البعض الآخر قد أُنشئ لتوفير تدريب مهني وحرفي ذي مستوى عال وأهداف مدروسة، وهذا التنوّع من الواضح أنّه يسدّ احتياجات المجتمع والاقتصاد في كل من المستوى القومي والإقليمي.

والتشديد في شروط الاختبار لتخفيف الضّغوط على التعليم العالي على نطاق واسع في الدّول الأكثر ثراء ليس مقبولا سياسيا ولا اجتماعيا وأحد المساوئ الأساسية في مثل هذا الأسلوب، هو أنّ العديد من الشباب يطردون من العملية التعليمية قبل أن يستطيعوا الحصول على شهادة معترف بها، ويجدون أنفسهم في وضع بائس لعدم حصولهم على شهادة أو على تدريب مناسب لسوق الشغل.

وهناك ضرورة لتنظيم الالتحاق المزايد

> فكرة التّعلّم مدى الحياة يجب إعادة التّفكير فيها وتوسيعها

بالجامعات بالترادف مع إصلاح التعليم الثانوي.

يجب على الجامعات أن تساهم في هذه العملية بتنويع ما تقدّمه كمؤسسات علمية، ومراكز للتعلّم تؤدّي إلى الأبحاث أو التّدريس النّظري أو التّطبيقي، وكمؤسّسات تقدّم المؤهّلات المهنية ببرامج ومضمون مفصّل على احتياجات الاقتصاد، وكواحد من مفارق الطّرق الرئيسية للتعلّم على مدى الحياة، وكشركاء قياديين في شكل تعاونيات دولية تشجّع تبادل المدرّسين والطّلبة وتعزّز الإتاحة الواسعة للتّدريس في أعلى مستوى من خلال الأساتذة الدوليين.

وهذه المقترحات لها دلالة خاصّة في البلدان الفقيرة حيث على الجامعات أن تقوم بدور حاسم.

استراتيجيات إصلاح على المدى الطّويل

(...) وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تساهم في نجاح الإصلاحات التعليمية هي المجتمع المحلّي (الآباء، رؤساء المدارس والمدرّسون)، والسلطات المحلية، والمجتمع الدّولي.

إنّ مشاركة المجتمع المحلّي في تقييم الاحتياجات عن طريق الحوار بين السلطات العامّة والمجموعات الاجتماعية المعنية هي مرحلة أولى ضرورية لتوسيع قاعدة التعليم وتحسين نوعيّته. واستمرار الحوار عن طريق أجهزة الإعلام، ومناقشات المجتمع، وتثقيف وتدريب الآباء، وتدريب المدرسين العملي، عادة ما يثير وعيا أعظم، وينمّي القدرة على الحكم، ويساعد على بناء القدرات المحلية.

وعلى أيّ الأحوال، لا يمكن لأيّ إصلاح أن ينجح بدون التعاون والمشاركة النشطة للمدرّسين. وأوصت اللّجنة بالنّظر في وضع المدرّسين الاجتماعي والثقافي والمادّي واعتباره من الأولويات، إلى جانب الأدوات المطلوبة لتوصيل تعليم ذي مستوى عال. وهي الكتب ووسائل الاتصال الحديثة والدعم الثقافي والاقتصادي المناسب للمدرسة.

من هذا المنظور، فإنّ تطوير المنظومة التعليمية يقتضي من السياسيين أن يتحمّلوا مسؤولياتهم، فلا سبيل أن تترك الأمور تسير وكأنّ السّوق قادرة على تصحيح الإخلالات أو أنّ مجرّد تعديل ذاتي كاف للغرض. فعلى السلطات العامّة، أن تضع خيارات واضحة، وأن تختار، بعد مشاورات واسعة.

كلّ الخيارات التي توضع يجب أن يحكمها مبدأ المساواة في الفرص. (...)

(...) بالنسبة للمجتمع الدولي، وباعتبار أنّ اللّجنة مكلّفة بنجاح الإصلاحات التعليمية، فقد صاغت عددا من الاقتراحات تتعلّق بسياسة تشجّع بقوّة تعليم الفتيات والنساء، وتخصّص نسبة مئوية، كحدّ أدنى من معونة التنمية (ربع الإجمالي) لتمويل التعليم وتنمية نظام مقايضات قروض التعليم لتعويض النتائج الضارّة على ميزانيات الدّولة للتعليم الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تخفيض العجز الداخلي والخارجي، وإدخال تكنولوجيات «مجتمع المعلومات» على نطاق واسع في كلّ البلدان لمنع ظهور فجوة أخرى بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وحشد الإمكانيات الهائلة للمنظمات غير الحكومية.

هذه المقترحات القليلة يجب أن يُنظر إليها في سياق المشاركة وليس المعونة. وبعد حالات الفشل والإهدار الكثيرة، تدفعنا التجربة إلى تفضيل المشاركة. والعولمة تجعل ذلك أمرا لا مفرّ منه.

خاتمة

يوفّر الاعتماد المتبادل بين الدّول المجال للتّعاون الدّولي على نطاق جديد وفي كلّ المجالات، بل هو يتطلّب هذا التّعاون، واللّجنة الدّولية حول التّعليم للقرن الواحد والعشرين هي إحدى الطرق لتأكيد التصميم على تحقيق هذا التّعاون مع اقتراب نهاية القرن واقتراب القرن الجديد.

وبدون إجراء تمرين وصفي بحت، أو تحديد فلسفة للأنظمة التعليمية، فإنّ هدف اللّجنة لم يكن إعداد «سيناريوهات للمستقبل» ينتج عنها مجموعة من القواعد لصناع السياسة التعليمية، لكن تزويد صنّاع القرار بالحقائق لمساعدتهم على رسم السياسات التعليمية، وعلى إطلاق الحوار، الذي يذهب أبعد من عالم التعليم والمدرّسين، ويضمّ الآباء والأطفال وقادة الأعمال والنقابيين والجمعيات المهتمة بإعطاء التعليم دورا كبيرا. ■

لنتعلّم كيف نعيش في عصر الذّكاء الاصطناعي

يتعيّن مستقبلا إضافة ثلاثة ركائز جديدة إلى الركائز الأساسيّة الثلاث للنظام التربوي – القراءة والكتابة والحساب – وهي: التعاطف، والإبداع، والفكر النقدي. هذه الكفايات التي تُكتسب عادة خارج الإطار المدرسي، لا بد من إدراجها في البرامج التعليمية تزامنا مع اكتساح الذكاء الاصطناعي للمجتمعات.

ليسلي لوبل

مساعدة وزير التربية في ولاية ويلز الجنوبية الجديدة (استراليا). أشرفت طيلة قرابة العشرين سنة على استراتيجية النظام التربوي الأكثر انتشارا وتنوّعا في أستراليا وإصلاحه وتجديده. وقد صُنّفت، سنة 2013، ضمن المائة امرأة الأكثر تأثيرا من طرف مجلّة *أستراليان فينانشل رفيو/وستباك Australian Financial Review/Westpac* اعترافا بدورها في إدارة الشؤون العامّة الأسترالية وإصلاح التعليم.

في سنة 2018، سيؤمّ المدارس الأسترالية 300.000 طفل، وفي صورة تخرّجهم منها حاملين لشَهاداتهم سنة 2030، سيقضّون أهمّ فترات حياتهم المهنية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبعضهم قد يظلّ على قيد الحياة في مطلع القرن الثاني والعشرين. ونظرا لنسق التغيّرات التي تحدثها التكنولوجيا المُتقدّمة، فالأرجح أنهم سوف يعيشون ويشتغلون في عالم مغاير تماما لعالمنا. وعليه، لا بدّ أن تستبق الأنظمة التربوية من الآن هذه التغيّرات وتبادر بتأهيل الأجيال القادمة لتضمن لهم رفاهية العيش.

تُمثّل ولاية ويلز الجنوبية الجديدة التي تَعدّ أكثر من مليون طفل وشابّ يدرسون في 3000 مؤسسة تربوية، أكبر مركز للتعليم في أستراليا. وفي كل صف، يُوجد، يوميّا، مُدرس يُعلّم التلاميذ ويقودهم نحو مستقبلهم. إلا أن التغيير على مستوى النظام التربوي قد يكون بطيئا، قياسا باتساع المنظومة ذاتها، رغم الحاجة الملحة والمتزايدة الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة.

لذلك، قامت وزارة التربية في ولاية ويلز الجنوبية الجديدة سنة 2016 ببعث مشروع التعليم في سبيل عالم مُتغيّر. ومراعاةً منها للتبعات الاستراتيجية للتقدم التكنولوجي، سعت هذه المبادرة الهامّة إلى التشجيع على إصلاح برامج التعليم والتقييم، وتوجيه النظام برمته نحو مقاربة أكثر تجديدا.

ومنذ انطلاق هذا المشروع، فتحت الوزارة حوارا مع كبار الفاعلين العالميين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والأكاديمية، أدّى في نوفمبر 2017 إلى نشر كتاب بعنوان الذكاء «مشاغل أو ورشات الغد: التربية من أجل الإعداد لعالم الذّكاء الاصطناعي»، وهو مؤلّف يستشرف مستقبل التربية في عالم يطغى عليه الذكاء الاصطناعي. وفي أواخر 2017، انتظم ملتقى دوليّ حضره المساهمون في هذا الكتاب وعدد من الأخصّائيين في علوم التربية، وممثلون عن منظّمات غير حكومية، ومسؤولون سياسيّون، قصد دراسة الوسائل الكفيلة بتحسين الدعم للمُدرّسين وتحسين نتائج التلاميذ بفضل الأدوات الجديدة، وخاصّة منها التكنولوجية. وقد أثارت هذه الأفكار الجديدة تعهّدا موحدا بتحقيق الإصلاحات.

الركائز الجديدة

تتمثّل الركائز الثلاث التي يعتمد عليها التعلّم في القراءة والكتابة والحساب، إلا أن التلاميذ أصبحوا اليوم في حاجة إلى كفاءات أساسية أخرى وكفاءات هامّة غير معرفية، مثل الإحساس بالمقدرة الذاتية، وفهمٍ أفضل للمفاهيم، وقدرات جيدة على مقاومة الضغط والتأقلم والمرونة.

وسوف تصبح الكفاءات الخصوصية للإنسان أكثر أهمية من أي وقت مضى، في هذا العالم الجديد الذي يتشكل أمام أعيننا حيث سيكون التفكير النقدي أحد الكفاءات الأولى التي يجب على النظم التربوية ترسيخها.

في الوقت الحاضر، يمكن اكتساب هذه الكفاءات الأساسية من خلال الأنشطة التي يقوم بها التلميذ خارج الإطار المدرسي حيث يتعلّم، على سبيل المثال، التعاون، ورسم الأهداف، والتخطيط. ويتمّ تطوير الانضباط وروح الفريق الواحد بتعاطي الرياضة، في حين تُطوَّر ملكات الإبداع بممارسة المسرح، والفكر النقدي بتنظيم الحوارات، والتّعاطف مع الغير بالعمل التطوّعي في إطار جمعية ما.

ويكمن التحدّي في هيكلة هذه الكفاءات المتعددة التي يتعيّن على الشاب اكتسابها، وإقرار شرعيتها ضمن النظام التربوي، وإدراجها في البرامج المدرسية، وضبط طريقة تقييم نتائج التلاميذ في تلك المجالات التي لم تكن، إلى حدّ الآن، تُعتبر جزءا من التعليم المدرسي والتي يجب أن تكون في المستقبل في المقام الأوّل.

وممّا لا جدال فيه أن المستقبل سوف يفرض على الأطفال، أكثر من أي وقت مضى، نسج علاقات متبادلة، وأن يدعموا روح الانتماء إلى المجموعة، وروح المواطنة والتعاون على أساس مشاعر التعاطف مع الغير، وهو ما يُعتبر إحدى الكفاءات الأساسية في القرن الحادي والعشرين.

لقد أصبحت الكفاءات في مجال العلاقات بين الأشخاص عنصرا حاسما في الأنظمة التربوية في العالم. وتقوم كل من اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتهيئة أطر ومعايير وتقييمات في هذا المجال، خاصّة فيما يتعلق بمفهوم «الكفاءات العالمية» الرامية إلى تعزيز التعاون بين الثقافات. في أستراليا، تمّ سنة 2009، إدراج مجموعة من المُؤهِّلات العامّة في برنامج التربية الوطنية، مثل التفكير النقدي الخلّاق والتفاهم بين الثقافات. وهو مثال احتذت به عديد الولايات الأخرى في البلاد.

وقد ركّز مشروع «التعليم في سبيل عالم مُتغيّر» على ضرورة تشجيع الممارسات البيداغوجية المجدّدة التي من شأنها أن تعود بالفائدة على مجمل النظام التربوي. وقد بدأت تبرز داخل الأوساط التربوية ممارسات خلّاقة، تهدف إلى تحفيز التلاميذ واستغلال إمكانيات التكنولوجيا المتقدمة لتحسين أدائهم. وبما أن بعضها يعتمد على إثباتات علمية موثوقة أكثر من غيرها، يصعب حاليّا معرفة أيّها الأكثر نجاعة.

الذكاء الاصطناعي في قاعة الدراسة

بعد أن تبنت وزارة التربية في ولاية ويلز الجنوبية الجديدة الابتكارات الوطنية والدولية الأكثر فعاليّة في القطاعين الخاص والعمومي، شرعت في دراسة أفضل السبل لتقديم الدعم للمختصين في التربية قصد صياغة هذه الأفكار الخلّاقة والتعجيل بها. والهدف من ذلك إيجاد مناهج جديدة ومستدامة وقابلة للتطوير تسمح بتحسين التعلّم والنهوض بقدرات التلاميذ وضمان نجاحهم.

يختزن الذكاء الاصطناعي إمكانيات بالغة الأهمية في مجال التعليم، شريطة أن يُستعمل بدراية ووفق حاجيات المُدرّسين. وتوجد حاليا أنظمة ترتكز على الذكاء الاصطناعي قادرة على توفير تعلّم مطابق لخصوصيات الشخص، ممّا يُخفّف بعض الأعباء على المُدرّسين ويسمح لهم بالتركيز على الحاجيات الفردية للتلاميذ وعلى الأهداف البيداغوجية. هذه الأنظمة قادرة على متابعة مدى انخراط التلاميذ وتقدّمهم، كما قد تكون مُستقبلا قادرة أيضا على اقتراح تعديلات في المضامين والمحتويات.

إنه من الأهمية بمكان أن تبقى عملية تصميم هذه الأنظمة وتطويرها بين أيدي المُربّين. ويعود بالدرجة الأولى إلى المُدرّسين ومديري المؤسسات، الذين سيتلقّون التكوين المناسب، أن يُحدّدوا بوضوح مكانة الذكاء الاصطناعي في قاعة الدراسة. ولا بد أيضا من تشريك التلاميذ في اتخاذ القرارات في هذا المجال، وبالتالي لا بد من تعليمهم الجوانب الأخلاقية. فمستقبلهم مُرتبط بالسياسات والمناهج التي سوف نعتمدها اليوم. ■

© Vincent Fournier

◤ *صورة للفنّان الفرنسي فانسان فورنياي من مجموعة «الإنسان الآلة»، التقطها في برشلونة (إسبانيا) سنة 2010. تجسّد «تخيّلات تخمينية» تتفاعل فيها الكائنات الاصطناعية مع البشر.*

الأميّة، الوجه الآخر للرّقّ

كاترينا مركيلوفا

اليونسكو

بقدر ما يحقّ للقرن التاسع عشر أن يتباهى بإلغاء الرّقّ بشكل قانوني، ينبغي للقرن العشرين أن يكرّس جهوده للقضاء على الوجه الآخر للرّقّ المتمثّل في الأميّة». ذلك ما صرّح به، في عام 1949، خايمي توريس بوديت، المدير العام لليونسكو فيما بين سنة 1948 و1952.

وتتنزّل مكافحة هذا «الوجه الآخر للرّقّ» في صميم التّفويض الممنوح لليونسكو منذ نشأتها. ففي أعقاب الحرب، شملت هذه الآفة أكثر من 44% من البالغين في جميع أنحاء العالم، مع تفاوت شديد بين المناطق والبلدان حيث تجاوزت في بلدان مثل مالاوي نسبة 90%.

وليست أوروبا بمنأى عن ذلك. ففي كالابريا، جنوب إيطاليا، يجهل نحو نصف السكان القراءة والكتابة. وقد قامت اليونسكو في هذه المنطقة، بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية وعددٍ من المنظمات غير الحكومية، بواحدة من أولى حملات مكافحة الأمّية قبل أن تتلوها مبادرات أخرى، مثل تلك التي تم اتّخاذها في إيران عام 1965، ونيكارغوا عام 1980. وفي تاريخ قريب، في عام 2008، أطلقت المنظمة حملة لمحو الأمّية استفاد منها 1،2 مليون أفغاني من بينهم 800 ألف امرأة.

خلال ما يقارب السبعة عقود، تم إحراز تقدّم هائل، إذ بلغ معدّل محو الأميّة بين البالغين في جميع أنحاء العالم 86% في عام 2016، في حين بلغ 91% بين الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة (المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء). وفي جنوب آسيا، ارتفع معدّل الأمل للفتيات في مواصلة الدّراسة إلى 12 عاماً، مقابل ستة أعوام فقط في عام 1990.

لكن على الرّغم من هذا التقدّم، ما زالت خريطة التّعليم العالمية تشكو من مظاهر اللاّ مساواة الصارخة. فالنساء الأميّات يبلغ عددهنّ 773 مليون نسمة في العالم ويمثّلن الأغلبية من بين الأمّيين. ومن أجل الحدّ من نسبة السكّان المستبعدين عن التّعليم، وضمان تعليم ذي جودة وشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، تم اعتماد الهدف (4) من برنامج التنمية المستدامة في أفق عام 2030، والذي تضطلع اليونسكو فيه بدور الرّيادة. ■

© UNESCO

تلاميذ في المدرسة الجديدة بقرية سان إيزيدرو دل جنرال في جنوب كوستاريكا ، 1954.

1950

© UNESCO / Tamagawa Gakuen, Tokyo

مدرسة تاماغاوا غاكوان الابتدائية في طوكيو، 1962

1960

1970

© UNESCO / A. Jonquières

مدرسة «لابيرونا» لتعليم الكبار في برشلونة، إسبانيا (1973).

1970

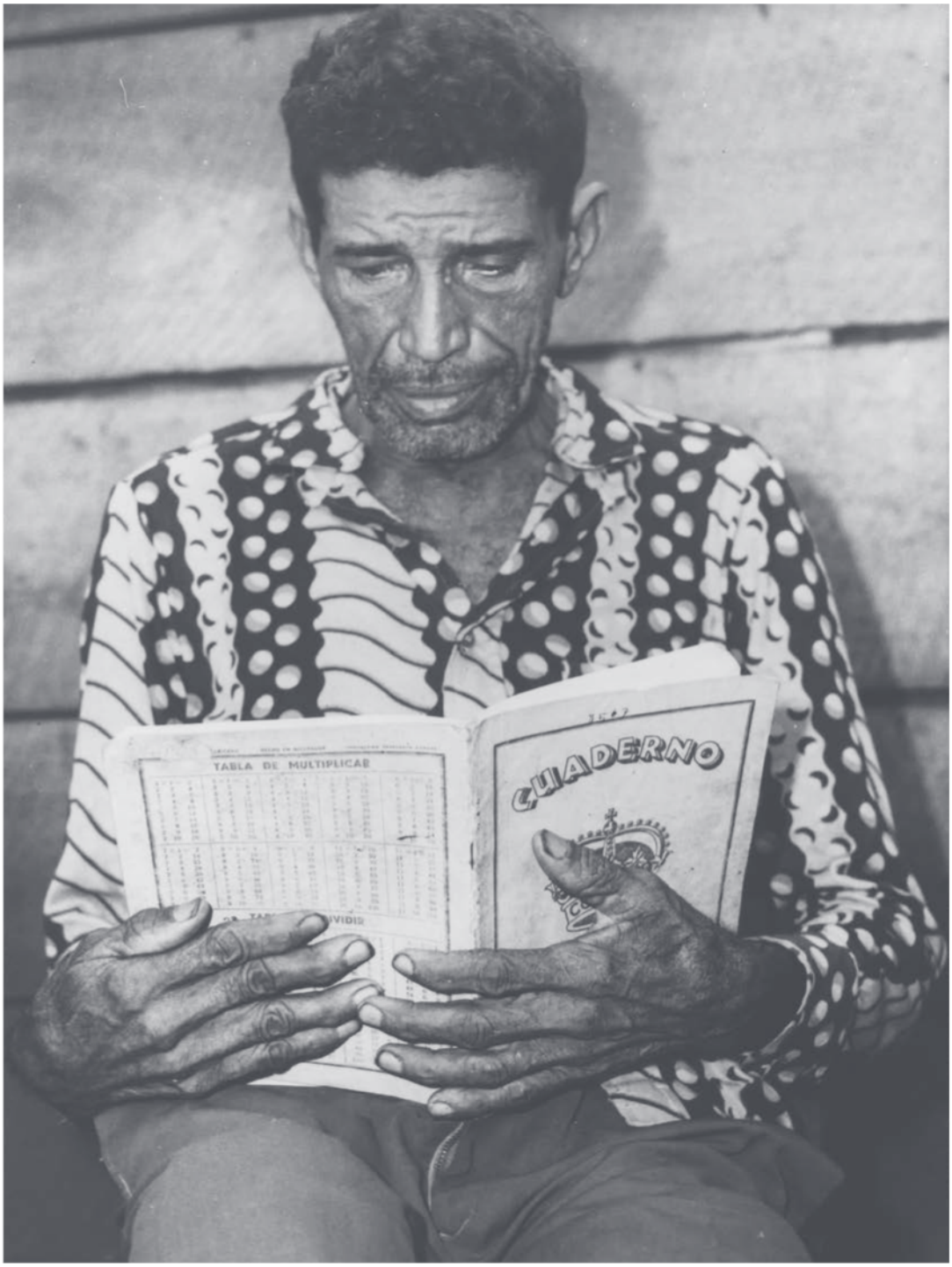

© اليونسكو / وزارة التربية بنيكاراغوا.

حملة محو الأميّة في نيكاراغوا. أُطلقت سنة 1980 ومن نتائجها تقليص الأميّة من 50 إلى 13%.

1980

1990

© UNESCO / Inez Forbes

درس في محو الأمّية في قرية كولوني بونديو، جنوب مالي، 1994.

1990

© Bernard van Leer Foundation

أطفال من قوم سامبورو في مركز تدريب محلّي في لوابي، كينيا، 2006.

2010 2000

© Lucas Veuve / HI (www.hi.org)

صوفيا، 10 سنوات، تتابع درسا تقليديا في مدرسة في كومبونغ شان، كمبوديا، 2017.

2010

© UNESCO / Fouad Choufany

مدرسة الأطبّاء الثلاثة في بيروت، إحدى المؤسسات التربوية من بين المائتين والعشرين مؤسّسة التي تضرّرت بالانفجار المزدوج لمرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020. تعمل اليونسكو في إطار مبادرة «لبيروت» على تنسيق عملية إعادة تأهيل المدارس في لبنان.

2020

النّفاذ إلى التعليم عبر العالم: مبدأ يتعيّن تحسينه

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال ملايين الأطفال والبالغين محرومين من التعليم، ويُعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية.

ليندا كلاسين

اليونسكو

ضربت جائحة كوفيد ـ 19، أينما حلّت، أشدّ الفئات ضعفاً وأكثرها تهميشاً، إذْ بلغ عدد المصابين من الدّارسين، في ذروة الوباء، 1،6 مليار شخصا، في حين أُغلقت، لمدّة معيّنة، أغلب المدارس في جميع أنحاء العالم. وتسبّبت هذه الجائحة في تعميق التّفاوتات واللاّمساواة، وقد تُقوّض عقوداً من التقدّم الذي تمّ إحرازه بشقّ الأنفس. فوفقاً لتقديرات اليونسكو، قد يُجبر ما يقرب من 24 مليون طفل وشاب ـمن مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي ـ عن الانقطاع عن الدّراسة بسبب التداعيات الاقتصادية للجائحة وحدها.

هذا، وتمثّل الفتيات والنساء فئة هشّة على وجه الخصوص فيما يتعلّق بالحقّ في التّعليم إذ يمثّلن 131،7 مليون طفلة غير ملتحقة بالمدارس وثلثي الكهول الأميين البالغ عددهم 773 نسمة. وقد فاقمت جائحة كوفيد ـ 19 أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، إذْ تفيد التقديرات بأن 11 مليون فتاة قد لا يتمكن من العودة إلى المدارس حيث تتعرّض الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 12 و17 سنة، على نحو خاصّ، إلى خطر الانقطاع عن الدّراسة في البلدان منخفضة الدّخل ومتدنّية الدّخل، في حين أن الصّبيان هم أكثر عرضة لهذه المخاطر في البلدان متوسطة الدّخل ومرتفعة الدّخل.

إن التربية، في حدّ ذاتها، هي حقّ اكتساب الفرد استقلاليته، وأحد أقوى الأدوات التي تخوّل للأطفال والكهول المهمّشين اقتصادياً واجتماعياً الإفلات من براثن الفقر والاندماج كليّا في المجتمع. ولبلوغ ذلك، يتعيّن ضمان تكافؤ الفرص وتعميم الانتفاع بالتعليم. واليونسكو تعمل، من جانبها، على تعزيز هذا الحقّ في التعليم للجميع.

المصدر: المبادئ التوجيهية لتعزيز الحق في التعليم في الأطر الوطنية. اليونسكو 2021. مستقبلنا في تربيتهم #:SonÉducationNotreAvenir اضطلاع الفتيات بأدوار ريادية أثناء أزمة كوفيد ـ 19 وبعدها، 2021.

ماذا يعني الحقّ في التّعليم؟

رصد لحالة الحقّ في التّعليم

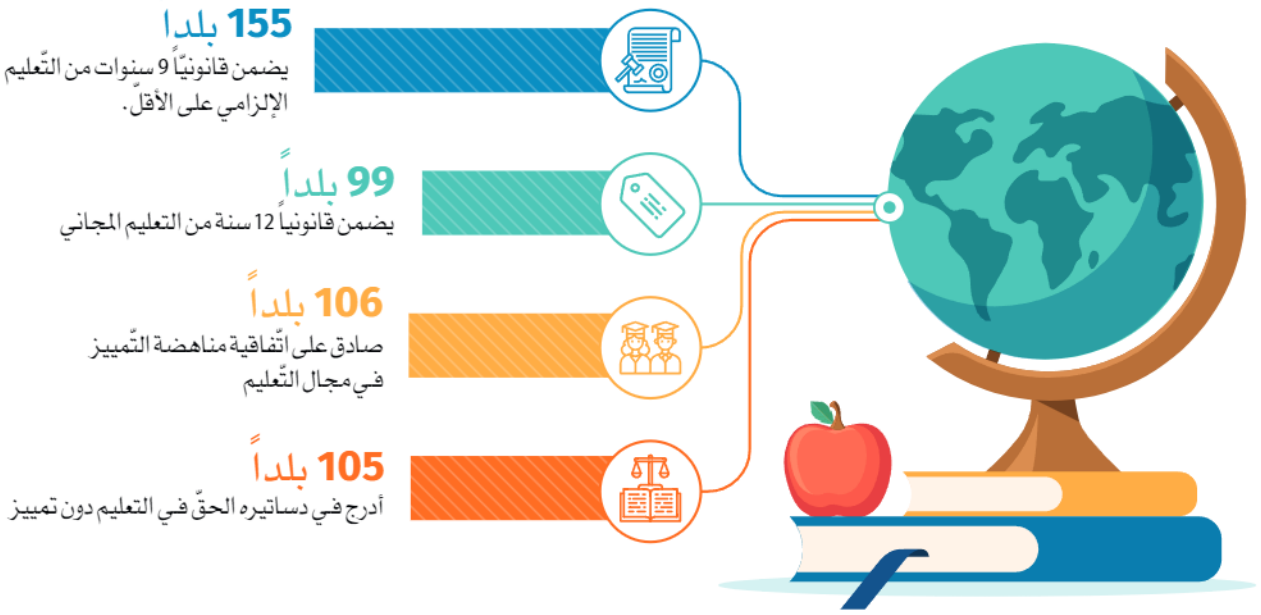

التحدّيات أمام الحقّ في التعليم

99
مليون
من الشباب (بين 15 و 24 سنة) لا يمتلكون الكفايات الأساسية في مجال محو الأميّة

في 47%
من البلدان
لا تعتبر المرحلة الثانية من التعليم الثانوي إلزامية

773
مليون
كهل أمّي في العالم

فقط
6 شباب من أصل 10
يُنهون دراستهم بالمرحلة الثانوية بحلول عام 2030

257
مليون
من الأطفال والشباب لم يلتحقوا بالمدرسة سنة 2019

8%
من الأطفال في سن التمدرس في الابتدائي غير ملتحقين بالمدرسة في عام 2019

199
مليون
طفل في سن الالتحاق بالمرحلة الإعدادية والثانوية (المرحلتان الأولى والثانية) لم يلتحقوا بالمدرسة سنة 2019

58
مليون
طفل في سنّ التّمدرس في الابتدائي لم يلتحقوا بالمدرسة سنة 2019

التربية والتعليم: من اختلال التنظيم إلى العودة

آثار جائحة كوفيد-19 على التعليم: رصد لإغلاق المدارس

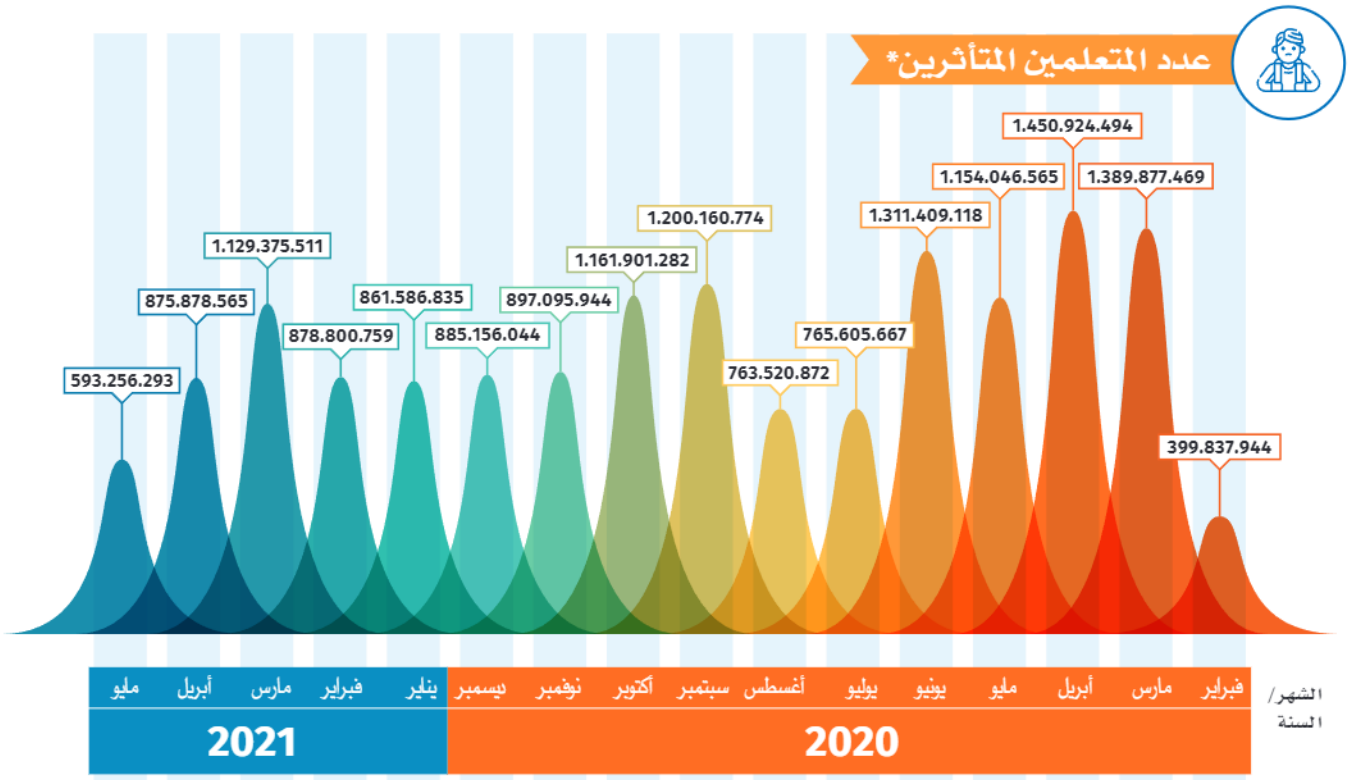

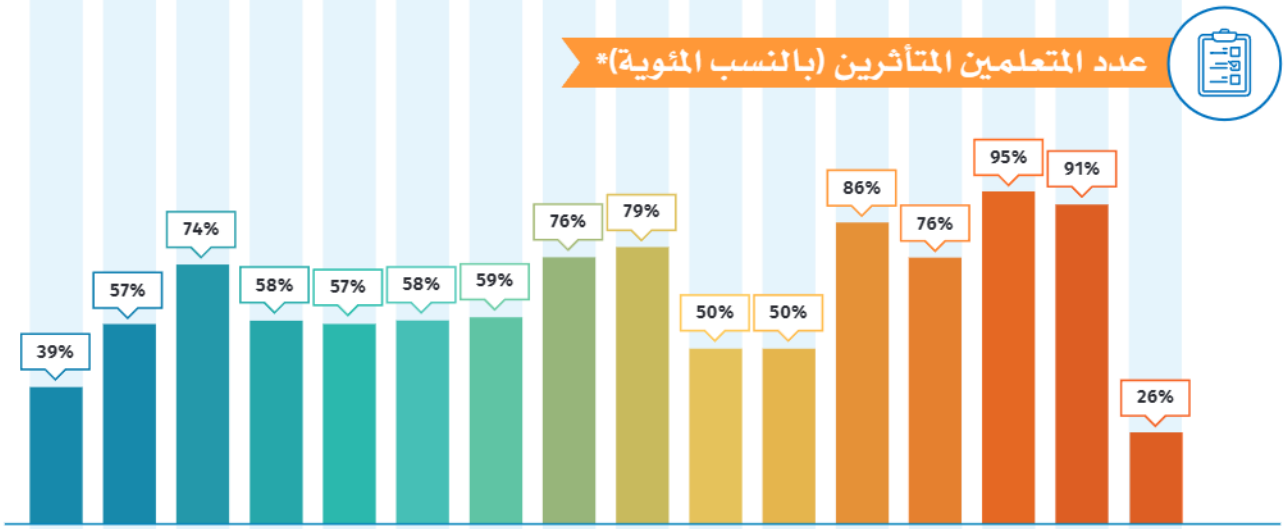

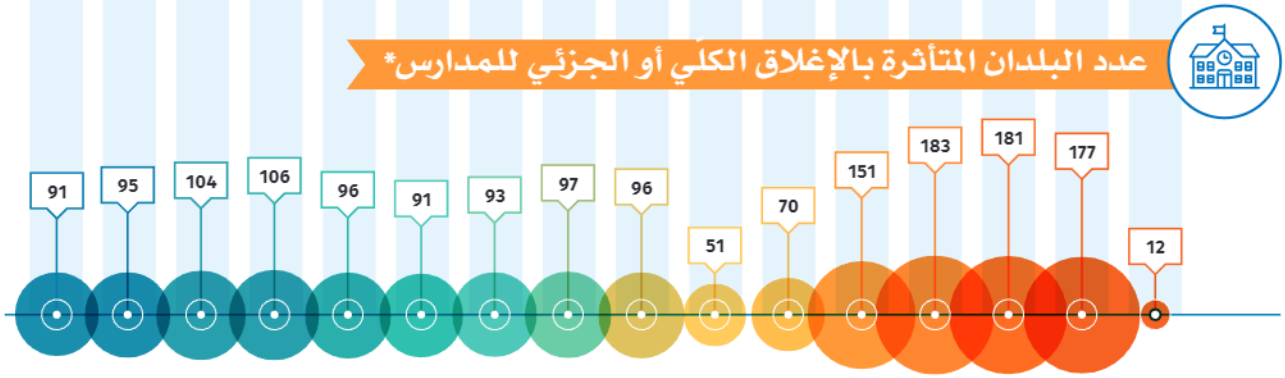

* أعلى رقم لكلّ شهر، من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي إلى المرحلة الثانوية.

المساواة بين الجنسين: الوضع الرّاهن

التعليم:

أغلب المناطق النّامية **حقّقت المساواة بين الجنسين في** التعليم الابتدائي

ولكن **الفوارق بين الجنسين** بصدد التعمّق في التّعليم الثانوي والعالي في العديد من البلدان.

الابتدائي | الثانوي | العالي

70 فتاة

أكملن المرحلة الثانية من التعليم الثانوي في البلدان المنخفضة الدّخل،

مقابل 100 شابّ

المصدر: تقديرات "التقرير العالمي لرصد التعليم"، المستخرجة من معهد اليونسكو للإحصاء، 2019.

20% من الدّخول الإضافية

بالنسبة لفتاة بالغة، يمكن أن يترتّب عن سنة دراسية إضافية واحدة زيادة في الدّخل تصل إلى 20%.

حالات الحمل لدى المراهقات

10% من الفتيات دون 17 سنة كان بإمكانهنّ تجنّب حالات الحمل المبكّر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا لو كنّ تلقين تعليماً ابتدائياً.

بعض البلدان تخسر أكثر من

مليار دولار سنوياً

نتيجة عدم التحاق الفتيات بالمدرسة بنفس المستوى والفتيان.

يجب أن تعود الفتيات إلى المدرسة

المصدر: اليونسكو

قد لا تعود أكثر من

11 مليون فتاة

إلى المدرسة

حوالي

130 مليون بنت

لم يكنّ ملتحقات بالمدرسة قبل أزمة كوفيد ـ 19

علينا ألاّ ندع كوفيد-19 يهدد مستقبل البنات

أحدث الإصدارات

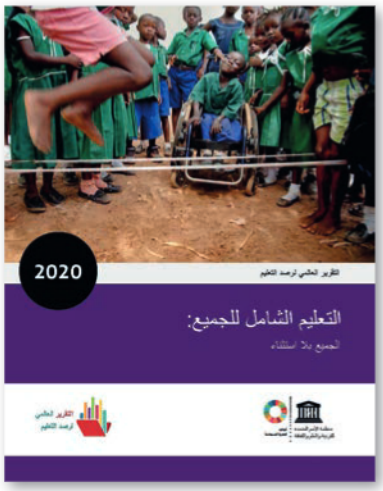

ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم 2020

التعليم الشامل للجميع: للجميع بلا استثناء

ردمك ISBN 978-92-3-600100-5
441 صفحة، 215 × 280 مم، مقصّب
منشورات اليونسكو
مُتوفّر على الموقع
https://unesdoc.unesco.org

تُلقي نسخة 2020 الضوء على الآليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمارس التمييز تجاه المحرومين من الأطفال والشباب والكهول سواء بإبقائهم خارج مجال التربية والتعليم أو بتهميشهم صلبه. ولقد كان التزام الدول بتفعيل الحق في التعليم الشامل حافزا لتوسيع رؤيتها بخصوص الإدماج في التعليم بُغية تنزيل التنوّع في جوهر أنظمتها. ومع ذلك، فإنه غالبًا ما يبوء تطبيق القوانين والسياسات المبنيّة على حسن النيّة بالفشل.

يُؤكّد التقرير الصّادر في خضم أزمة كوفيد-19، التي عمّقت اللاّمساواة القائمة، أن التواني في أخذ احتياجات كل متعلم بعين الاعتبار يُشكل تهديدًا فعليًا لتحقيق الأهداف العالمية للتعليم.

تقرير حول المساواة بين الجنسين

جيل جديد: 25 عاما من الجهود الرّامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التّعليم

ردمك ISBN 978-92-3-600104-3
65 صفحة، 215 × 280 مم، PDF
منشورات اليونسكو
مُتوفّر على الرابط
https://unesdoc.unesco.org

يعرض «تقرير 2020 حول المساواة بين الجنسين» نتائج التقدّم المحرز في مجال التّناصف والمساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بداية من الطّفولة المبكّرة إلى مرحلة الكهولة. ويؤكّد على أوجه التّقدّم الرئيسية، وكذلك على حالات الرّكود أو التّراجع. كما يسلّط الأضواء على السياسات والممارسات السّليمة التي تهدف إلى حماية الحقّ في التّعليم للجميع، وعلى المجالات التي تستحقّ عناية خاصّة في ظلّ جائحة كوفيد-19.

وبناءً على «التّقرير العالمي لمتابعة التّعليم 2020»، يبيّن هذا الإصدار كيف يمكن لمبدأ الإدماج في التّعليم أن يعزّز المساواة بين الجنسين سواء في مجال التّعليم أو غيره من المجالات.

التّقرير العالمي الرّابع بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم

لن ندع أحدا يتخلّف عن الرّكب: المشاركة والدّمج والإنصاف

ردمك ISBN 978-92-820-1232-1
194 صفحة، 210 × 297 مم، PDF
منشورات اليونسكو
مُتوفّر على الرابط
https://unesdoc.unesco.org

ورد في التّقرير العالمي الرّابع بشأن تعلّم الكبار وتعليمهم (GRALE 4) أنّ أقلّ من 5% من الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فما فوق يشاركون في برامج تربوية وتعلّمية في حوالي ثلث عدد بلدان العالم. فالبالغون في حالة إعاقة، والكهول، واللاّجئون، والمهاجرون، والجماعات الأُلّيّة، وغيرهم من الشرائح غير المحظوظة نجدها ممثّلة بنسب متدنّية في برامج تعليم الكبار ومحرومة من الحصول الحيوي على إمكانيات التعلّم طوال حياتها.

وتؤكّد هذه النّشرية على ضرورة التّرفيع في الاستثمارات الوطنية المخصّصة لتعلّم الكبار وتعليمهم، وتخفيض كلفة المشاركة، والتّحسيس بمزاياها ومنافعها، وتحسين جمع المعطيات ومتابعتها لا سيما فيما يتعلّق بالجماعات غير المحظوظة.

أصوات متعددة، عالم واحد

تصدر رسالة اليونسكو في اللّغات الرّسمية الستّ للمنظمة،
إضافة إلى لغات الإسبرانتو، والبرتغالية، والكتالونية، والكورية.

تصلكم موفّى كلّ ثلاثية
نسخة ورقية من العدد الأخير

سنة واحدة (4 أعداد): 27 يورو
سنتان : (8 أعداد): 54 يورو

وحيث أن هذه النشرية ليس لها غاية ربحية،
فإن سعرها يُغطّي فقط تكاليف طبعها.

اشتركوا في النسخة الرّقمية

مجانا
100%

https://ar.unesco.org/courier/subscribe

https://en.unesco.org/courier • https://fr.unesco.org/courier
https://es.unesco.org/courier • https://ru.unesco.org/courier • https://ar.unesco.org/courier • https://zh.unesco.org/courier

unesco

وضع تصورات
عقد اجتماعي جديد
جديدة لمستقبلنا معاً
للتربية والتعليم

تقرير اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم